



مركز عقبة بن نافع
للدراسات والبحث حول الصحابة والتابعين
سلسلة: لطائف الصغوة (1)

المملكة المغربية



الرائضة الخمدية للعلماء

عَدَالَةُ الصَّحَابَةِ

تأليف:

أبي مقبل عيسى بن عبد الرحمن السكتاني الرهريجي

(ت. 1062 هـ)

دراسة وتحقيق:

الدكتور إختيا الحليبي

عَدَالَةُ الصَّابَةِ



مركز عصه للنشر

بغداد - العراق

مركز عقبة بن نافع للدراسات والأبحاث حول الصحابة والتابعين

- الرابطة المحمدية للعلماء -
10 شارع البصرة، إقامة الشاطم -
الطابق: 6. الشقة: 17 - طنجة

الهاتف: 09 10 39 34 53 (+212)

الفاكس: 09 10 39 34 53 (+212)

البريد الإلكتروني: okba@arrabita.ma

يحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو اختصار أو إعادة تنسيق الكتاب كاملاً أو
جزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو
برمجته على أسطوانات صوتية إلا بموافقة الناشر خطياً.

سلسلة: سلسلة لطائف الصفة (1)

الكتاب: عدالة الصحابة

المؤلف: عيسى بن عبد الرحمن السكتاني (ت1062هـ)

المحقق: الدكتور إحيى الطالبي

خطوط الغلاف: بلعيد حميدي

تصميم الغلاف: عمر البهيجي

الإخراج الفني: نور الدين الغياط

عدد النسخ: 1500

الطبعة الأولى: 1435هـ - 2014م

الإيداع القانوني: 2014 MO 1233

ردمك: 9-20-619-9954-978

الطبع والتوزيع: دار الأمان للنشر والتوزيع - الرباط

تخضع إصدارات مركز عقبة بن نافع التي تنشر ضمن هذه
السلسلة قبل نشرها للتحكيم. والآراء الواردة في الكتاب لا
تشمل بالضرورة رأي المركز.

تطلب منشوراتنا من:

✉ خارج المغرب

• لبنان: مؤسسة الكتب الثقافية بيروت.

☎ و: 308377 / 308376 (0096611)

البريد الإلكتروني: culturalbooks@gmail.com

• مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة

19 شارع عمر لطفي، موازي عباس العقاد - مدينة نصر.

☎ و: 274.15.78 / 274.17.50 (00202)

• المملكة العربية السعودية: مكتبة المدبرة، الرياض.

صرب 26173 الرمز البريدي 11486

☎ و: 4924706 / 4937130 (00966)

• الجزائر: مكتبة عالم المعرفة، حي الصوماء، عارة المحل 07، باب الزوار 17.

☎ و: 21.244.537 (00213)

✉ المغرب

• وحدة النشر والتوزيع وتنظيم المعارض

الرابطة المحمدية للعلماء، شارع لملو، لوداية الرباط.

☎ و: 0537.70.15.85 البريد الإلكتروني:

manchoratarrabita@gmail.com

• المعرض الدائم لإصدارات الرابطة المحمدية للعلماء

شارع فيكتور هيوغو رقم 53 مكور، الأحباس، الدار البيضاء.

☎ و: 0522.44.86.57 (00212)

البريد الإلكتروني: manchoratarrabita@gmail.com

• دار الأمان للنشر والتوزيع، رقم 9، ساحة المامونية - الرباط.

البريد الإلكتروني: Derelamane@menara.ma

☎ و: 53720095 / 53723276 (00212)



مركز عقبة بن نافع

للدراسات والأبحاث حول الصحابة والتابعين

سلسلة: لسان الصلاة ﴿1﴾

المملكة المغربية



الأكاديمية المغربية للعلماء

عَدَالَةُ الصَّحَابَةِ

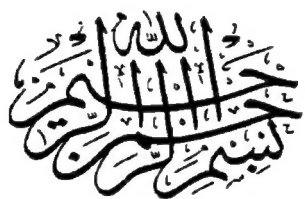
تأليف:

أبي مقبل عيسى بن عبد الرحمن السعدي الزهراني

(ت. 1062 هـ)

تقديم وتحقيق:

الدكتور إحياء الصالبي



تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين، وعلى آله الطاهرين، وصحابته الطيبين، وجميع من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن موضوع عدالة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حظي بعناية المحدثين والأصوليين فآلقوا في ذلك مؤلفات ودواوين. قصدهم في ذلك الدفاع عن الصحابة وإبراز سيرهم العطرة، وما يجب لهم على الأمة من التوقير، والمحبة والتبجيل والاحترام، لما لهم من الفضل والسابقة في الإسلام، ولأنهم خير من اختارهم الله عزَّ وجلَّ لصحبة نبيه الكريم، ولنشر دينه.

ولقد اتخذت بعض الطوائف من موضوع عدالة الصحابة وسيلة للطعن في السنة وإسقاط الثقة بها، وذلك طعن في حَمَلَة الأحاديث ورواة السنن من صحابة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى شككوا في عدالة الصحابة عموماً، وكالوا التُّهَم والافتراءات لبعضهم على وجه الخصوص، وغرضهم من ذلك تقويض صرح الإسلام، وزعزعة الثقة بأصوله، فإن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هم الذين أبلغونا هذا الدين، وإذا زالت الثقة عنهم أصبح كل الذي بين أيدينا مشكوكاً فيه، ورحم الله الإمام أبا زرعة الرازي (ت 264) حين قال: (إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عندنا

حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أول وهم الزنادقة [الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي 1/49].

إن تعديل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وتنزيهمهم عن الكذب والوضع، هو مما اتفق عليه أئمة الإسلام ونقاد الحديث من أهل السنة والجماعة، ولا يعرف من طعن فيهم وشكك في عدالتهم إلا الشذاذ من أصحاب الأهواء والفرق الضالة المنحرفة من لا يلتفت إلى أقوالهم، ولا يعتد بها.

كيف وقد عدلهم الله في كتابه، وأثنى عليهم ومدحهم في غير ما آية فقال عَزَّ وَجَلَّ : ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رَحِمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح 29]، وقال أيضا: ﴿وَالسَّيْفُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [سورة التوبة آية 101] وقال : ﴿تَكِي الْأَرْسُولَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة التوبة آية 89]، إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة التي تزكيتهم، وتشيد بفضلهم ومآثرهم، وصدق لإيمانهم وإخلاصهم، وأي تزكية بعد تزكية الله الذي لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء ١٩ .

كما عدلهم رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبين منزلتهم، ودعا إلى حفظ حقهم وإكرامهم، وعدم إيذائهم بقول أو فعل، فقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما في الصحيحين: (خير الناس

قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)، وقال: (لا تسبوا أصحابي فو الذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه) [أخرجه مسلم في كتاب النبوات باب وجوب احترام أصحاب النبي ﷺ برقم: 2444]، وقال أيضاً: (الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضاً بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه)، [رواه الترمذي في سننه: 362/12]. فقد ذكر ابن عبد البر في (الاستيعاب في معرفة الأصحاب) موضوع عدالة الصحابة، مثبتاً عدالتهم بالكتاب والسنة، وكذلك السلطان سيدي محمد بن عبدالله في رسالته إلى علماء مصر التي ورد فيها رد قوي على تاج الدين السبكي في قوله: إن عدالتهم فيها خلاف، وكذلك الونشريسي في المعيار، الذي اعتبر عدالة الصحابة لا تساويها عدالة التابعين. كما اشتهر علماء المغرب والأندلس منذ القديم بفرط محبتهم لصحابة رسول الله، وأجمعوا على عدالتهم ونزاهتهم وتفضيلهم على من بعدهم، وأحجموا على ما وقع بينهم من خلاف بعد وفاة النبي ﷺ ولم يقبلوا الجرح والتعديل فيهم كما قبلوه في سائر الرواة. وأوجبوا توقيهم ومحبتهم وموالاتهم والاعتراف بعدالتهم، والتأسي والاقتراء بهم، والدفاع عنهم، وحسن الشاء عليهم، كما قال الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ في ذلك: ثبتت عدالتهم جميعاً بثناء الله عَزَّوَجَلَّ عليهم وثناء رسوله ﷺ، ولا أعدل من ارتضاء الله لصحبة نبيه ونصرته، ولا تزكية أفضل من ذلك، ولا تعديل أكمل منه. معتقداً فيهم، إلا أن يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد لفسق مع علمه به، وذلك عما لا يثبت فلا حاجة

لهم إلى التعديل. [الاستيعاب: 1/1]. وقال ابن أبي زيد القيرواني: خير القرون القرن الذين رأوا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وآمنوا به، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون المهديون أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأن لا يُذكر أحد من صحابة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا بأحسن ذكر، والإمساك عما شجر بينهم، وأنهم أحقُّ الناس أن يلتمس لهم أحسن المخارج، ويُظن بهم أحسن المذاهب. [عقيدة السلف مقدمة ابن أبي زيد القيرواني لكتابه الرسالة: 61].

وقد حفلت المكتبة الإسلامية بسيرهم وتراجهم وأخبارهم، بدءاً من: كتب السير التي تطرقت لسيرهم العطرة. مروراً بالكتب المفردة في تراجهم ككتاب الاستيعاب لابن عبد البر (ت 463هـ)، وكتاب أسد الغابة لابن الأثير (ت 630هـ)، والجامع للرعيني (ت 632هـ)، وكتاب الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (ت 852هـ)...

ويُعَدُّ كتاب (عدالة الصحابة) للفقير القاضي أبي مهدي عيسى بن عبد الرحمن السكتاني الرجراجي المتوفى سنة 1062هـ، الذي بين أيدينا من بين المؤلفات التي عاجلت موضوع الصحابة وفق منهج أهل السنة والجماعة. وقد تناول فيه مؤلفه رَحِمَهُ اللَّهُ مفهوم الصحابي وعدالته معتمداً في مقارناته واستنتاجاته، على منهج الأصوليين المتكلمين وفق الاستدلال العقلي والمنطقي، مورداً آراء كل فريق وأدلة التي يستند إليها مع الترجيح والتوجيه.

فرحم الله الشيخ السكتاني، وجزى الله خيرا محقق هذا الكتاب: الدكتور إحياء الطالب الذي بذل جهدا مقدرا في الاعتناء به والتعليق عليه وتوثيق نقوله. ولا يفوتني التنويه بالجهد المشكور الذي قام به الدكتور بدر العمراني رئيس مركز عقبة بن نافع للدراسات والأبحاث حول الصحابة والتابعين التابع للرابطة المحمدية للعلماء في الإشراف ومراجعة العمل. داعيا رب العزة أن يجعل ثواب نشر هذا الكتاب في سجل حسنات راعي العلم والعلماء، مولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس أعزه الله وأيده، والله الموفق والهادي.

أحمد عبادي

الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه الطاهرين، وعلى من اتبع هداهم، وسلك طريقهم، وسار على نهجهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فهذه رسالة حول عدالة الصحابة للفقهاء القاضيين أبي مهدي عيسى بن عبد الرحمن السكتاني الرجراجي ت 1062 هجرية، وهي في أصلها عبارة عن جواب فقهي فيه طول في حوالي 17 صفحة من القطع الكبير، وقد جلب فيه النصوص والوقائع ليثبت عدالتهم⁽¹⁾ عند المحدثين والأصوليين مع اعتراضات المؤلف ومناقشته لها.

وقد وردت ضمن نوازل أحمد بن محمد بن يعزى بن عبد السميع التاغانتي الرسموكي ت 1080 هـ المعروفة بنوازل الرسموكي مخطوط بالخزانة الوطنية بالرباط تحت عدد 3566.⁽²⁾

-
- (1) فقه النوازل في سوس، قضايا وأعلام، للدكتور الحسن العبادي، منشورات كلية الشريعة بأكادير، مطبعة النجاح الجديدة، طبعة أولى سنة 1420 / 1999، ص: 190.
- (2) أمدني بهذه النسخة شيخنا فضيلة الدكتور الحسن العبادي أستاذ للتعليم العالي سابقا بكلية الشريعة بأكادير وعضو المجلس العلمي الأعلى حفظه الله.

وقبل التعليق على نص الشيخ السكتاني أرى أن أمهد له بترجمة مقتضبة أبرز خلالها أهم المعالم الكبرى لحياته، وأشير في البداية إلى ما حظي به الشيخ من عناية واهتمام من كتب التراجم والأعلام في جوانب كثيرة كادت أن تهمل، وسأبدأ بولادته، ونشأته، وطلبه للعلم، ثم أتناول في مبحث خاص شيوخه وتلاميذه، ثم أتكلم أخيراً عن جهوده في التصنيف والقضاء، والله المستعان.

ترجمة المؤلف

المبحث الأول: معالم من حياته

سأتحدث في هذا المبحث عن حياة الشيخ السكتاني وولادته ونشأته وشيوخه وتلاميذه.

المطلب الأول: الولادة والنشأة

هو العلامة الجليل القاضي الورع المتقن أبو مهدي عيسى بن عبدالرحمن بن عيسى الرجراجي السوسي السكتاني نسبة إلى سكتانة بضواحي تالوين إقليم تارودانت.

جاء في كتاب (خلاصة الأثر):

(كانت وفاته بمراكش في سنة اثنين وستين وألف وقد ناف على المائة سنة..)⁽¹⁾

فإذا قمنا بطرح مائة سنة من سنة الوفاة (1062هـ): فإن الحاصل هو 962 وبذلك تكون سنة ولادته قريبة من 962 هـ.

وفي رسالة عيسى السكتاني إلى يحيى بن زكرياء الحاحي نجده يقول:

(...وبعد، فلإني لما قفلت بحمد الله بسلامة وعافية إلى جبلي وجدت أهلي

وأولادي مستوحشين من البادية، وإن كانت محل سلفي، ومقر تلادي بعد أن ألفوا

الخواضر...)⁽²⁾.

(1) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد المحبي، ج3، ص236.

(2) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الناصري، ج6، ص61.

ومعنى ذلك أن ولادته كانت في البادية، ومعلوم أن تارودانت ومراكش مركزان حضاريان في العهد السعدي وتبقى (أسكا نطلبة) هي البادية التي تنتمي إلى قبائل سكتانة التي ينتسب إليها لقب عيسى بن عبد الرحمن.⁽¹⁾

واعتقد أنه لا تعارض بين الرواية التي تذهب إلى ولادته بتارودانت، والرواية التي تقول ولد بـ (أسكا نطلبة)، لأن (أسكا نطلبة) قرية من القرى الموجودة بأحواز تارودانت، كأن المؤرخين اكتفوا بذكر تارودانت، لأن (أسكا نطلبة) تابع لها ويقع في دائرة نفوذها، والله أعلم.

نشأته وطلبه للعلم:

استهل الشيخ السكتاني مشواره الدراسي بالمسجد على يد (الفقيه) حيث يبدأ بحفظ الحروف الهجائية، قبل التعرف على شكلها في الألواح ثم يحفظ فاتحة الكتاب فسورة الناس ثم الفلق ويتابع القرآن من قصار السور إلى أطولها.

ثم بعد أن يصل إلى سن المتوسط، سيتجه إلى مدرسة علمية توجد في سكتانة (وقد انهدمت الآن)⁽²⁾

ورجح الأستاذ محمد بن عبد الله الروداني (ت 1992) رَحِمَهُ اللهُ أَنْ يكون الشيخ السكتاني قد حفظ القرآن في قريته أسكا نطلبة، ومعناها الإجمالي قرية الطلبة أو

(1) سكتانة توجد شرقي (تارودانت) دائرة تالوين، وللتعريف بهذه القبيلة تراجع معلمة المغرب

واحتهم أو ميدانهم تبعاً لما تفيد كلمة أساكاً التي جعلها تطاول العصور غير مدققة المعنى في عصرنا الحاضر.

غير أنها على كل حال مضافة إلى الطلبة إما لكثرتهم فيها أو تأسيسهم لها.⁽¹⁾

ومن المفروض أن يكون أخذ مبادئ العلوم بهذه القرية أيضاً أو بما يجاورها من المدارس الكبرى كمدرسة تينزرت⁽²⁾ ولم يفارقها قط الرواج العلمي إلى الآن ومدرسة سيدي عياد بن عبدالله السوسي 983هـ⁽³⁾ في تاماست بقبيلة المناهبة.⁽⁴⁾ ومن المحتمل جداً أن يعرج على تارودانت ولكن هذا لم يثبت تاريخياً.. لكون سوق العلوم نافقة بها في القرنين الهجريين العاشر والحادي عشر اللذين هما عصره بحجة أن القاضي عبدالرحمن التمارتي - وهو من تلاميذ الشيخ السكتاني - دخلها ذا ذؤابة فلم يرحها لطلب العلم بغيرها حتى صار قاضياً بها ومؤلفاً.⁽⁵⁾

(1) أبو مهدي عيسى السكتاني المثل الحي للعالم المسلم مقال للأستاذ محمد بن عبدالله الروداني، مجلة دعوة الحق العدد الأول ص: 160.

(2) جاء في (معجم البلدان) لياقوت الحموي (تينزرت بالكسر ثم السكون وسكون النون أيضاً وفتح الزاي وراء وتاء فوقها نقطتان مدينة في جنوبي المغرب وشرقي نول قرية من بلاد الماشين يجتمع إليها تجار لمعاملة البربر) 2/ 69. دار الفكر - بيروت.

(3) عياد بن عبدالله التامازتي المناهبي السوسي 983هـ من أعلام التصوف في عصر السعديين. وفي المعسول 24/ 19: على أن هناك في (سوس) في (تامازت) من (المناهبة) أسرة آل الشيخ سيدي عياد، فإنها ترفع أيضاً نسبها إلى العمريين وتاماست تكتب أيضاً تامازت.

(4) توجد بضواحي أولاد برحيل إقليم تارودانت.

(5) المصدر نفسه.

كما يمكن أن يدرس بإحدى الزوايا في سكتانة كزاوية (محمد بن ويسعدن)⁽¹⁾، التي يصل عدد طلبتها أحيانا إلى سبعمائة (ويطعمون هناك وتعطى لهم ألبسة وأموال جزيلة).⁽²⁾

ويتفق الشيوخ أو الطلبة في هذا العصر على تحديد موعد افتتاح الدراسة في المراكز التعليمية الصغرى).⁽³⁾

وكان الطلبة (يعملون خمسة أيام في الأسبوع، ويعطلون يومي الخميس والجمعة، كما أن بعض المتطوعين من المدرسين يعقدون مجالس إضافية، يومي الخميس والجمعة... وتؤقت الدراسة بأوقات الصلاة... وتبتدئ القراءة بعد صلاة الصبح بقليل وتنتهي بصلاة العشاء).⁽⁴⁾

وهكذا بقي الشيخ السكتاني يأخذ بمدارس ومراكز العلم بهذه المنطقة، إلى أن أصبح قادرا على السفر إلى البلاد البعيدة لطلب العلم، وقد ذكر العلامة عبدالرحمن التمارتي أنه قرأ بفاس وغيره.⁽⁵⁾ ودرس بمراكش واستقضى ببعض أعماله.⁽⁶⁾

وكانت عادة الدراسة في ذلك العصر أن تبتدئ مع تباشير فصل الشتاء، الذي يحتل في أوائل نونبر ويوكل افتتاح المراكز التعليمية الكبرى (لشيخ الجماعة الذي هو

(1) وصفه التمارتي في الفوائد ب (بحر الوجود الزاخر وقطب دائرة السباح الفاخر) الفوائد الجمة ص 79. وفي المسول للعلامة المختار السوسي محمد بن ويسعدن الرجل الشهم في القرن العاشر 47/20.

(2) الفوائد الجمة بإسناد علوم الأمة، التاماناري، ص: 79 يتصرف.

(3) الحركة الفكرية، محمد حججي، ج 1 ص: 111.

(4) نفسه، ص: 112.

(5) الفوائد الجمة، التمارتي، ص: 139.

(6) المصدر نفسه.

في الواقع قيدوم الأساتذة وعميدهم بعد أن يستشير قاضي المدينة، الذي يكون في الغالب من بين رجال التدريس⁽¹⁾.

إضافة إلى هذه الدراسة هناك دراسة عبر السفر مع الأستاذ، وهي ظاهرة تربوية قديمة، وقد تستمر هذه الرحلات لسنوات، وخير مثال لهذا النوع: تدریس أحمد المنجور (ت 995) لمن كان يصحبه من الطلبة في رحلاته المتعددة إلى مراكش، وقد امتدت من عام 987هـ إلى عام 993هـ ويتم فيها تدریس كتب الحديث، والبلاغة والعروض والأدب⁽²⁾. فهذا الأستاذ أخذ عنه الشيخ عيسى السكتاني العلم، فلا يستبعد أن يشارك معه في هذه الرحلة.

والعلوم التي كانت تدرس في زمن المترجم متنوعة، وقد أحصى العلامة المختار السوسي العلوم التي تدرس في سوس، وقال بأنها لا تتجاوز واحدا وعشرين.

ومن أبرز العلوم التي تدرس في العصر السعدي:

« فن القراءات⁽³⁾: فقد اعتنى السوسيون بالقرآن الكريم، وكان الطلبة يحفظونه في بداية دراستهم مبتدئين بالسور القصيرة، ويميزون في كبرهم بين القراءات السبعة أو العشر.

« فن التفسير: يبحث في معاني القرآن الكريم أفرادا وتركيبا وإعرابا⁽¹⁾.

(1) الحركة الفكرية، محمد حجي، ج 1، ص: 111.

(2) المصدر نفسه.

(3) نفسه، ص: 86.

« الحديث: يبحث في أقوال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأفعاله وتقريراته، ويهتم فيه بالسند والمن. ⁽²⁾ »

« الأصول: اعتنى به السوسيون منذ القرن التاسع، وظهر من يؤلف فيه كالحسين بن علي الشوشاوي ⁽³⁾ ويعتبر السكتاني من المتقنين لهذا الفن ⁽⁴⁾ .

« الفقه: (احتفل الفقه في القرن التاسع الهجري فظهر فيه فقهاء كبار، كسعيد الكرامي (ت 900 هـ) شارح الرسالة) ⁽⁵⁾ وفتاوي السكتاني تعكس تفوقه في هذا الفن.

« الفرائض: وتسمى كذلك علم الإرث والميراث وتبحث قسمة تركة الميت على الورثة والحقوق والواجب إخراجها من التركة. ⁽⁶⁾ »

« السيرة النبوية ⁽⁷⁾: حياته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الولادة إلى الوفاة، ويشمل ذلك شأئله ومعجزاته.

(1) الحركة الفكرية، محمد حجي، ج 1 ص: 86.

(2) نفسه، ص: 86.

(3) أبو علي حسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي (ت 899 هـ) دفن أولاد برجيل، من مؤلفاته: رفع النقاب عن تنقيح الشهاب في الأصول طبعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب في أربعة أجزاء بتحقيق الأستاذين مبارك موناقي والغالب السرغيني سنة 1432 - 2011، وله أيضا: الفوائد الجميلة على الآيات الجلية، حققه الأستاذ إدريس عزوزي طبعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

(4) سوس العالمية، المختار السوسي، ص 43 بتصرف.

(5) انظر سوس العالمية، ص: 45.

(6) الحركة الفكرية، محمد حجي ج 1، ص: 87 بتصرف يسير.

(7) انظر: المرجع نفسه، ج 1، ص 89.

« اللغة ⁽¹⁾: باعتبارها مهمة في فهم النصوص الشرعية، وقد كانوا يدرسون كل ما يتعلق بها من نحو وصرف وبلاغة وبيدع، وتظهر ثمرة هذه العلوم في الأسلوب العجيب الذي كتب به السكتاني مؤلفاته.

« التوقيت: ⁽²⁾ وذلك لمعرفة أوقات الصلاة، حسب سير الشمس والقمر.

ومن السمات التربوية والتعليمية في هذا العصر الاختصار والحفظ:

1-الاختصار: انتشرت مجموعة من المختصرات الشرقية مثل: مختصر ابن الحاجب ومختصر خليل، وألفية ابن مالك في النحو والصرف. ⁽³⁾

وما يؤكد هذه الظاهرة تأليف السكتاني (شرح الصغرى)، و(حاشية على أم البراهين)، حيث كان يهدف إلى فك الألغاز والرموز في تلك المؤلفات.

2-الحفظ: ظل الحفظ متفشياً في المغرب طوال العصر السعدي، (إذ كان الأطفال يبدؤون في سن مبكر بحفظ الحروف الهجائية ثم يشرعون في حفظ القرآن الكريم، وفي المرحلة المتوسطة يحفظ الطالب المختصرات، مثل: (مختصر ابن الحاجب)، بالإضافة إلى حفظ الأبيات والفقرات.

ويستمر الحفظ في المرحلة النهائية من الدراسة، فتجد بعضهم يحفظ (تسهيل ابن مالك)، و(توضيح خليل). ⁽⁴⁾

(1) انظر: الحركة الفكرية، محمد حجي ج 1 ص: 88.

(2) نفسه، ج 1، ص: 88.

(3) انظر: المرجع نفسه، ص: 83.

(4) انظر: المرجع نفسه، ج 1، ص: 83.

وعندما وصل السكتاني مرحلة التعليم العالي، شد الرحال إلى مدينة فاس لأن التعليم العالي كان خاصا بالمركزين الحضريين فاس ومراكش، وقد كان هذا قبل سنة 995 هـ وهي السنة التي توفي فيها شيخه المنجور رَحْمَةُ اللَّهِ.

وكان الطلبة في هذه المدينة يسكنون في المدارس الحسبية المجانية⁽¹⁾، ويأكلون ويشربون من مداخل أوقاف المدارس، من دكاكين، وحمامات التي يتولاها النظار والقضاة.⁽²⁾ وهناك مداخل أخرى للطلبة، وتتمثل في مساعدات بعض الأسر وبعض المحسنين من الأغنياء والقضاة.

المطلب الثاني: تلاميذه

تلمذ للسكتاني جمع كبير من أهل العلم لا يتسع المقام لذكرهم جميعا، فأكتفي بذكر أشهرهم منهم:

* أبو زيد عبد الرحمن التَّمَارَني (ت 1060 هـ): وقد حضر دروسه في الأصول والفروع وغيرها أيام ولايته لقضاء الجماعة بسوس.⁽³⁾

* أبو علي الحسن بن مسعود اليوسي (ت 1111 هـ) الذي قال عن شيخه السكتاني: (حضرت عنده جملة من مختصر السنوسي، وجملة من محصل المقاصد لابن زكري ...)⁽⁴⁾

(1) الحركة الفكرية، محمد حجي، ج 1، ص: 126.

(2) نفسه، ص: 127.

(3) الفوائد الجملة في إسناده علوم الأمة لأبي زيد عبد الرحمن التمارني، مقدمة المحقق الدكتور اليزيد الراضي، ص: 22.

(4) الصفوة، الإفرائي، ص: 206.

ومن جملة التلاميذ الذين أخذوا عنه:

* محمد التَّمَنَّاَرَتِي المالكي (ت 1048)⁽¹⁾: فقيه مشارك في أنواع من العلوم من آثاره ديوان شعر سماه ب(الفوائد الجمّة) و(الأنوار اللامعات في الكلام على دلائل الخيرات).⁽²⁾

* محمد بن سليمان الروداني (ت 1094هـ): نزيل الحرمين، الإمام الجليل، المحدث المتفنن، فرد الدنيا في العلوم كلها، الجامع بين منظوقها ومفهومها، والمالك لمجهولها ومعلومها، ولد سنة سبع وثلاثين وألف بتارودانت... وقرأ بالمغرب على كبار المشايخ، من أجلهم قاضي القضاة، مفتي مراکش ومحققها أبو مهدي عيسى السكتاني... وقد أخذ عنه بمكة والمدينة والروم خلق، مدحه جماعة، وأثنوا عليه، وكانت وفاته بدمشق يوم الأحد عاشر ذي القعدة سنة أربع وتسعين وألف،⁽³⁾ وقد ذكره محمد بن عقيلة من رواة الحديث المسلسل بالفقهاء المالكية في غالبه ويرويه عن شيخه عيسى السكتاني.⁽⁴⁾

* عبدالله بن يعقوب السملالي (ت 1052): فقيه مالكي له اشتغال بالتاريخ من أهل المغرب، كان فقيه جزولة وعالمها في عصره، تعلم بتمّاَنّاَرَت ثم تارودانت،

(1) ترجمته في وفيات الرسموكي ص: 28.

(2) فهارس علماء المغرب، د. عبدالله الترقي، ص: 192.

(3) خلاصة الأثر، محمد المحبي، ج 4، ص: 204-207.

(4) الفوائد الجلية في مسلسل ابن عقيلة، ابن عقيلة، ص: 111.

وقام بالتدريس نحو 35 سنة وله كتب منها: (تعليق على عقيدة السنوسي)، توفي رَحِمَهُ اللهُ 1052 هـ. (1)

* أبو الحسن علي بن أحمد الرسموكي (ت 1080 هـ): من العلماء العاملين، والأولياء الصالحين، جمع بين علم الظاهر والباطن، ورأس في الطريقتين، أخذ عن أبي مهدي السجستاني، وسعيد الهوزالي (ت 1001 هـ) وغيرهما، وله شرح على جمل المجراي وحواشي على المكودي شارح الألفية... توفي رَحِمَهُ اللهُ عام تسع وأربعين وألف. (2)

جاء في الصفوة نقلا عن اليوسي: (حضرت عنه جملة من مختصر السنوسي وجملة من محصل المقاصد لابن زكري). (3)

أما عن تدريسه ومنهجه فيه فكان كما يقول تلميذه محمد المحبي:

(يقرئ التفسير في فصل الشتاء فيأتيه العلماء من جهات شتى، ويلازمون درسه، وكان يملئ من حفظه كلام المفسرين مع البحث معهم، والجواب عما يورده الفضلاء بين يديه فيأتي في أثناء تقريره بالعجب العجائب، والأمر الذي يحير العقول الألباب...) (4)

(1) (الأعلام، خير الدين الزركلي، ج 4، ص: 146.

(2) الصفوة، الإفراني ص: 227.

(3) الصفوة ص: 206.

(4) خلاصة الأثر، محمد المحبي، ج 3 ص: 236.

إضافة إلى ما ذكره صاحب (فهارس علماء المغرب...) أنه (أي السكتاني) تولى قضاء الجماعة بتارودانت، وتصدر للتدريس بها...⁽¹⁾

ونخبرنا كذلك الدكتور محمد حجي أنه: (... يعقد المجالس العلمية صباح مساء يؤلف الكتب للطلبة...)⁽²⁾

المطلب الثالث: ثناء العلماء عليه

صدرت من العلماء والمؤرخين أقوال في حق الشيخ السكتاني أشادت بمستواه العلمي الرفيع ويتمكنه الضليع في فنون شتى ومعارف مختلفة نكتفي منها بما يلي: وصفه صاحب (الصفوة) بـ الفقيه العالم الكبير ملحق بالأحفاد بالأجداد قاضي الجماعة.⁽³⁾

وقال عنه تلميذه صاحب (الفوائد الجمة):

(كان محققا نقادا نظارا بارعا في علمي الأصول والعربية والفقه، مشاركا في غيره مشاركة معتبرة، قرأ بفاس وغيره ودرس بمراكش واستقضى ببعض أعماله، ثم ولي قضاء الجماعة بسوس ودرس بقاعدته تارودانت، وحضرت درسه في الأصول

(1) فهارس علماء المغرب، عبدالله الترغي، ص: 648.

(2) الحركة الفكرية، محمد حجي، ج 2، ص: 395.

(3) صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر، محمد بن الحاج بن محمد بن عبدالله الصغير الإفرائي، تحقيق د. عبد المجيد خيالي، مركز التراث الثقافي المغربي بالدار البيضاء

والفروع وغيرها فرأيته مليح التحقيق، صحيح التدقيق، أنيق الفهم، صائب السهم قرأنا عليه أيضا (إيضاح المسالك) للونشريسي فأجاد وأفاد، وبين القواعد وقرب الشوارد، ولم يظفر إذ ذاك بشرح يعتمد في حله إلا ما تقرر لديه من أصول مسائل المذهب وقواعده، وما ذلك إلا لقوة إدراكه واتساع تصرفه...⁽¹⁾

واعتبره العلامة محمد بن سليمان الروداني (1094 هـ) مجدد القرن في عصره كما جاء في (الإعلام) للمراكشي:

(الإمام البارع المحقق قاضي القضاة عيسى السكتاني المراكشي، وظني أنه مجدد أمر دين الله في زمانه، وقد ستر الله عن ضعفاء العقيدة مقامه، بقوة ظهوره بالقضاء والإفتاء، وانتهاء الرياسة إليه⁽²⁾).

وحلاه الرسموكي في الوفيات بالفقيه المدقق.⁽³⁾

أوردنا هذه الكلمات في حق الشيخ أبي مهدي السكتاني التي تدل على علو كعبه ورسوخ قدمه وتمكنه في العلوم والفنون.

المبحث الثاني، التأليف والقضاء والفتوى لدى الشيخ السكتاني

تعتبر خطة القضاء من أعلى الخطط وأشرفها وأخطرها، حتى اعتبرها بعض المؤلفين محنة وبلوى تصبيان صاحبها، وكانت هذه الخطة يشرف عليها الإمام

(1) الفوائد الجمة للتمنازي، تحقيق د. اليزيد الراضي، ص: 139-140.

(2) الإعلام بمن حل بمراكش وأغامت من الأعلام للمراكشي 461 / 12.

(3) وفيات الرسموكي ص: 20.

والخليفة أو السلطان، لكن تعدد مسؤولياته جعله يسندها إلى قاض كان يحمل في كل عواصم الغرب الإسلامي لقب (قاضي الجماعة). وبقيت على هذا الشكل حتى في عهد السعديين⁽¹⁾ حيث يحمل هذا اللقب قضاة الحواضر، فاس، مراكش، وكذلك تارودانت.

وقد كان للقضاة مكانة فقهية هامة في عهد الدولة السعدية؛ إذ كان اختيارهم يقع بناء على ثقافة فقهية واسعة، وكان لهم إلى جانب ذلك مواقف سياسية برهنوا فيها عن شجاعتهم⁽²⁾ وظل منصب قاضي الجماعة بالمدن الكبرى خصوصاً فاس ومراكش من أهم الرتب القضائية⁽³⁾، (على أن أهم تجديد أدخله السعديون في ميدان القضاء، هو إحداث منصب خاص بصاحب المظالم يباشر اختصاصاته بصفة دائمة، وإليه ترد أحكام القضاء والولاية على اختلافهم).⁽⁴⁾

في البداية ولي عيسى السكتاني القضاء بتمسنا⁽⁵⁾ في مدة المولى أحمد (986هـ-1112هـ)، ثم تولى قضاء تارودانت في زمن زيدان بن منصور منذ سنة 1012هـ، وفي سنة 1020هـ غادر إلى باديته (أسكانظبة) إثر استيلاء يحيى الحاحي على تارودانت بعد أن غضب عليه الأخير لما رفض إصدار فتوى التأييد له حتى أمر

(1) النوازل الفقهية والمجتمع، محمد فتحة ص: 32.

(2) المغرب عبر التاريخ، إبراهيم حركات، ج 2 ص: 387 بتصرف.

(3) نفسه، ج 2 ص: 387.

(4) المغرب عبر التاريخ، إبراهيم حركات، ج 2 ص: 387.

(5) الأعلام، الزركلي: ج 5، ص: 104.

بقتله غيلة فخرج من المدينة يترقب فسلمه الله تعالى،⁽¹⁾ وما يدل على أنه غادر إلى باديته قوله في الرسالة التي وجهها إلى الثائر الحاحي:

(... فإني لما قفلت بحمد الله بسلامة وعافية إلى جبلي، وجدت أهلي وأولادي مستوحشين من البادية وإن كانت محل سلفي، ومقر تلادي بعد أن ألفوا الحواضر...) (2)

وربما سبقه أهله إلى المغادرة إلى البادية وقد ذكر عبداللطيف الشاذلي أنه: (... التجأ إلى البادية بعياله بعيدا عن السياسة)،⁽³⁾ وبذلك يكون قد خالف محتوى الرسالة. وبقي السكتاني مدة في هذه البادية، ثم انتقل إلى مراكش،⁽⁴⁾ فأُسندت إليه مهمة القضاء فملاً أرجاءها علماً وعدلاً، ولم يصرفه تربص الحاحي عن الإقبال على عقد المجالس العلمية، ومناقشة كبار العلماء في اجتهادات جرى بها العمل في جنوب المغرب كله، وأحى طريق العدل وحكم بمقتضى الشرع غير مكترث بأحد، ولا مدلس بالأحكام، وما زال العمل على وفق اختياره في معضلات المسائل،⁽⁵⁾ وقد أهله لذلك تفقّهُه في الدين عامة، والمذهب المالكي خاصة فإليه

(1) الاستقصا... الناصري، ج 6، ص: 61.

(2) نفسه، ج 6، ص: 61.

(3) الحركة المياشية، عبداللطيف الشاذلي، ص: 70.

(4) انظر: صفوة... الإفرائي، ص: 207.

نزّهة الحادي، الإفرائي، ص: 337.

الطبقات، الحضيكي، ج 2، ص: 379.

المسول، المختار السوسي، ج 5، ص: 15.

فهارس علماء المغرب، الترغي، ص: 648.

(5) الصفوة... الإفرائي، ص: 207.

يرجع الناس عند الخصام، وإليه يحتكم الفقهاء عند اختلافهم، ومن ذلك (اختلاف فقهاء سوس حول بناء كنيسة في إيلينغ، فاقترح عليهم أبو حسون السملالي أن يحتكموا إلى القاضي عيسى السكتاني، وهو يومئذ مفتي مراكش).⁽¹⁾ وكانت له مواقف يمكن إدراجها ضمن المهام السياسية الاستثنائية التي توكل للقضاء في العصر السعدي.

ثم جاء حكم السلطان عبد الملك بن زيدان (ت 1040 هـ) فتولى عيسى السكتاني القضاء إلى جانب أبي العباس أحمد السملالي.⁽²⁾

وتولى القضاء كذلك في فترة حكم الوليد بن زيدان (1045-1040 هـ) وكان هذا الأخير محبا للعلماء بكلية متواضعا إليهم... وألف القاضي أبو مهدي عيسى السكتاني (شرح الصغرى للسنوسي برسمه).⁽³⁾

كما تولى السكتاني القضاء في زمن محمد الشيخ (1045-1063 هـ) إلى جانب أبي محمد المزوار، وبقي كذلك إلى أن انتقل إلى جوار ربه. (1062 هـ).

وفي (الصفوة) ولما ولي القضاء بمراكش أخذ طريق العدل وحكم بمقتضى الشرع غير مكترث بأحد، ولا مدلس بالأحكام وما زال العمل على وفق اختياره في معضلات المسائل.⁽⁴⁾

(1) انظر: الحركة الفكرية، محمد حججي، ج 1، ص: 272.

(2) الاستقصا، الناصري، ج 6 ص: 78.

(3) الاستقصا، ج 6 ص: 82.

(4) الصفوة 207.

ويكون السكتاني قد قضى حوالي أربعين سنة في القضاء، قال صاحب (الأعلام) (..فقضاء مراکش أزيد من 34 سنة...)⁽¹⁾.

آثاره العلمية:

للشيخ أبي مهدي السكتاني جهود علمية في التصنيف والتأليف، تدل على مشاركته في العقيدة والفقه والفتاوى والأصول أورد له العلامة المختار السوسي في (سوس العالة) ثلاثة مؤلفات فقط وهي:

حواش على السنوسية، شرح آخر على صغرى الصغرى، فتاويه، هذه هي المؤلفات المذكورة في الكتاب المذكور ولم يشر إلى هذه الرسالة.⁽²⁾

هذه المؤلفات الثلاث هي التي ذكرها واقتصر عليها كل من: الإفرائي، في (الصفوة)⁽³⁾، والعباس بن إبراهيم السملالي في (الإعلام)⁽⁴⁾.

وعند رضا كحالة في معجم المؤلفين:

(من تصانيفه: حاشية على شرح أم البراهين للسنوسي في العقائد، وبغية الظمان من فوائد أبي حيان)⁽⁵⁾.

(1) الأعلام، الزركلي، ج 5 ص: 104.

(2) المختار السوسي، سوس العالة، ص: 183.

(3) المكان السابق.

(4) المكان السابق.

(5) معجم المؤلفين، رضا كحالة، ص: 26 / 8.

وتعد نوازله الفقهية من أهم آثاره العلمية⁽¹⁾ كما قال الدكتور الحسن العبادي في كتابه (فقه النوازل في سوس)، لأن مؤلفها (قمة أعلام النوازلين).⁽²⁾

ومن الآثار العلمية التي لم تذكرها مصادر ترجمته هذه الرسالة التي بين أيدينا التي سماها المؤلف نفسه (مسألة عدالة الصحابة)، وقبل أن أضعها بين يدي القاري أعرف بعدالة الصحابة عند الأصوليين والمحدثين....

(1) اعتنى بطبعها أحمد بن علي المياطي، الطبعة الأولى سنة 2011، 1432 دار ابن حزم، وحققها الأستاذ عبدالكبير أوبرايم في إطار بحثه لنيل دبلوم الدراسات العليا بكلية الشريعة بآيت ملول/أكادير، ويشغل الأستاذ الدكتور محمد جميل أستاذ التعليم العالي بكلية نفا بإعادة تحقيقها.

(2) فقه النوازل في سوس قضايا وأعلام، د. الحسن العبادي، ص: 187.

عدالة الصحابة بين الأصوليين والمحدثين

وقبل أن ندرس ما ورد عن الشيخ السكتاني رَحِمَهُ اللهُ في الموضوع، لابد أن نشير إلى أن الموضوع حظي بعناية المحدثين والأصوليين على حد سواء، فنقول مستعينين بالله:

قال الغزالي رَحِمَهُ اللهُ في (المستصفى):

(والذي عليه سلف الأمة وجماهير الخلف أن عدالتهم معلومة بتعديل الله عَزَّوَجَلَّ إياهم وثنائه عليهم في كتابه، فهو معتقدنا فيهم، إلا أن يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد لفسق مع علمه به، وذلك مما لا يثبت فلا حاجة لهم إلى التعديل).⁽¹⁾

قال ابن الحاجب: الأكثر على عدالة الصحابة.

وقيل: كغيرهم.

وقيل: إلى حين الفتن، فلا يقبل الداخلون، لأن الفاسق غير معين.

وقالت المعتزلة: عدول إلا من قاتل عليا.⁽²⁾

وجاء عن ابن الصلاح في الموضوع:

(هذا علم كبير قد ألف الناس فيه كتباً كثيرة، ومن أحلاها وأكثرها فوائد كتاب (الاستيعاب) لابن عبد البر، لولا ما شأنه به من إيراد كثير مما شجر بين الصحابة،

(1) المستصفى 1/ 208-209.

(2) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه للسبكي 1/ 567 دار الكتب العلمية.

وحكاياته عن الإخباريين لا المحدثين، وغالب على الإخباريين الإكثار والتخليط فيها يروونه. (1)

وأنا أورد نكتا نافعة (2) - إن شاء الله تعالى - قد كان ينبغي لمصنفي كتب الصحابة أن يتوجوها بها، مقدمين لها في فوائدها:

- إحداهما: اختلف أهل العلم في أن الصحابي من؟ فالمعروف من طريقة أهل الحديث أن كل مسلم رأى رسول الله ﷺ فهو من الصحابة.

قال البخاري في صحيحه: (من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين، فهو من أصحابه).

وبلغنا عن أبي المظفر السمعاني المروزي أنه قال: (أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روى عنه حديثاً أو كلمة، ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة، وهذا لشرف منزلة النبي ﷺ أعطوا كل من رآه حكم الصحبة).

وذكر أن اسم الصحابي - من حيث اللغة، والظاهر - يقع على من طالت صحبته للنبي - ﷺ - وكثرت مجالسته له على طريق التبعية له والأخذ عنه، قال: (وهذا طريق الأصوليين). (3)

(1) مقدمة ابن الصلاح، ص: 292.

(2) المصدر نفسه، ص: 293.

(3) علوم الحديث لابن الصلاح أبو عمرو عثمان، دار الفكر المعاصر سنة 1425 هـ / 2004 م ص: 292.

لم يشر الشيخ السكتاني رَحِمَهُ اللهُ إِلَى الخلاف الحاصل بين المحدثين والأصوليين في تحديدهم لمفهوم الصحابي لكنه ساق أقوالاً كثيرة على وجه الإجمال.

ومعلوم أن العلماء ميزوا في تحديدهم لهذا المصطلح على النحو الآتي:

تعريف الصحابي عند المحدثين،

جاء في (الباعث الحثيث):

(والصحابي من رأى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حال إسلام الراوي، وإن لم تطل صحبته له، وإن لم يرو عنه شيئاً). وعزا هذا القول لجمهور العلماء خلفاً وسلفاً.

وقد نص على أن مجرد الرؤية كاف في إطلاق الصحبة كل من البخاري وأبي زرعة، وغير واحد ممن صنف في أسماء الصحابة كابن عبد البر وابن مننّه وأبي موسى المديني وابن الأثير في كتابه (أشدُّ الغابة في معرفة الصحابة).

وقيد آخرون حقيقة الصحبة للرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ برواية حديث أو حديثين على الأقل.⁽¹⁾

ونضيف هنا تعريف ابن حجر للصحابي، فهو تعريف ضابط، قال: الصحابي هو من لقي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مؤمناً به، ومات على الإسلام.⁽²⁾

(1) راجع الباعث الحثيث لابن كثير ص: 174-175 دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

(2) نزهة النظر لابن حجر ص: 140، وانظر هناك شرح ابن حجر لهذا التعريف.

ولم يشترط المحدثون شرط الرواية والغزوة؛ بل اقتصروا على الرؤية المجردة للرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويرجع هذا إلى شرف منزلة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إذ أعطوا كل من رآه حكم الصحبة كما جاء عن ابن الصلاح في (مقدمته).

أما الأصوليون، فقد عرفوا الصحابي بتعريفات كثيرة، نقتصر منها على ما ذكره الآمدي في (الإحكام):

المسألة السابعة اتفق الجمهور من الأئمة على عدالة الصحابة:

وقال قوم إن حكمهم في العدالة حكم من بعدهم في لزوم البحث عن عدالتهم عند الرواية.

ومنهم من قال إنهم لم يزالوا عدولا إلى حين ما وقع من الاختلاف والفتن فيما بينهم، وبعد ذلك فلا بد من البحث في العدالة عن الراوي أو الشاهد، منهم إذا لم يكن ظاهر العدالة.

ومنهم من قال بأن كل من قاتل عليا عالما منهم فهو فاسق مردود الرواية والشهادة لخروجهم عن الإمام الحق.

ومنهم من قال برد رواية الكل وشهادتهم لأن أحد الفريقين فاسق وهو غير معلوم ولا معين.

ومنهم من قال بقبول رواية كل واحد منهم وشهادته إذا انفرد؛ لأن الأصل فيه العدالة، وقد شككتنا في فسقه، ولا يقبل ذلك منه مع مخالفة التحقق فسق أحدهما من غير تعيين.

والمختار هو مذهب الجمهور من الأئمة، وذلك بما تحقق من الأدلة الدالة على عدالتهم ونزاهتهم، وتخيرهم على من بعدهم، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾⁽¹⁾ أي عدولا وقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾⁽²⁾، وهو خطاب مع الصحابة الموجودين في زمن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.⁽³⁾

ونسجل في هذا المقام عناية بعض المغاربة بموضوع عدالة الصحابة:

فقد ذكر ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ في (الاستيعاب في معرفة الأصحاب) موضوع (عدالة الصحابة) مثبتا عدالتهم بأدلة الكتاب والسنة...

وللسلطان سيدي محمد بن عبدالله رسالة إلى علماء مصر ذكر لعدالتهم إلا أن الرسالة ليست مؤلفا مستقلا في عدالة الصحابة، غير أنه رد فيها ردا قويا على التاج السبكي في قوله: بأن عدالتهم فيها خلاف، وزيف قوله.⁽⁴⁾

وفي المعيار للونشريسي أن العدالة تنقسم إلى ثلاثة أقسام ثم قال :

(1) سورة البقرة، الآية: 142.

(2) سورة آل عمران، الآية: 110.

(3) الإحكام للأمدي، ج: 2 ص: 102.

(4) الملك المصلح سيدي محمد بن عبدالله العلوي للدكتور الحسن العبادي، مطبعة النجاح الجديدة، طبعة أولى، ص: 177 من كتاب، الملك المصلح، وص: 184 فيها إشارات إلى الموضوع من خلال رسالة سيدي محمد بن عبدالله.

(العدالة معتبرة في كل زمان بأهله وان اختلفوا في وجه الاتصاف بها، فنحن نقطع بأن عدالة الصحابة لا تساويها عدالة التابعين، وعدالة التابعين لا تساويها عدالة من بعدهم، وكذلك كل زمان مع ما بعده إلى زماننا هذا. فلو قيس عدول زماننا بعدول الصحابة والتابعين لم يعدوا عدولاً لتباين ما بينهم في الاتصاف بالتقوى والمروة لكن لا بد من اعتبار عدول كل زمان بحسبه⁽¹⁾)

نسبة المخطوط إلى صاحبه

لا توجد في هذه الرسالة إلا نسخة واحدة فيما نعلم ضمن مجموع نوازيي يحمل عنوان فتاوى علماء جزولة يتضمن فتاوى طويلة لنوازيي سوس بالخزانة العامة بالرباط.

تقع في تسع صفحات من الحجم الكبير، وفي كل صفحة ثلاثون سطرا. وهي نسخة واضحة في الجملة، كتبت بخط واضح ومقروء.

تناول فيها الشيخ السكتاني مسألتين تضمنهما عنوانها، هما: مسألة (العدالة)، ومسألة (الصحابي).

وقد استهلها بالحمدلة والصلاة على النبي ﷺ وآله وأصحابه، ثم شرع في إيراد عبارة من الناسخ تفيد نسبة الرسالة إلى المؤلف...

وأصلها جواب لسائل عن موضوع عدالة الصحابة وما فيها من اختلاف أهل العلم بدليل ما ورد في صدر الرسالة:

(فاعلم أيها الأخ في الله والولي من أجله أن ما سألتني عنه من مسألة عدالة الصحابة وما فيها للناس من الاختلاف).

ولا ندرى هل هذه الرسالة مقدمة لتصنيف ينوي الشيخ السكتاني الخوض فيه؟ وهذا ما نستنتجه من قوله:

(ولكن الخوض في المسألة يستدعي تقديم أمرين:

أحدهما حقيقة الصحابي، والثاني العدالة، لما تقرر من أن الحكم على الشيء أو به، فرع تصوره).

وبالرغم من أننا لا نملك الأدلة على تمام الرسالة في أصلها، أم أنها مقدمة لتصنيف خاص في الموضوع، لأن ما ختم به هذه الرسالة يوحى بتامها في أصلها سواء كانت مقدمة يعرف فيها بمصطلحي العدالة أو الصحابة أو جواباً نهائياً للسائل الذي سأل في الموضوع...

أم أن الدافع إلى تأليفها هو مجرد سؤال من الأسئلة التي ترفع إلى الشيخ السكتاني رَحِمَهُ اللهُ، في إطار الفتاوى والأجوبة بدليل أن الرسالة نفسها عثرنا عليها ضمن مجموعته النوازية المعروفة.⁽¹⁾

منهجه في الرسالة ومصادره فيها

تناول العلامة السكتاني موضوعاً هاماً محللاً مفهوم الصحابي وعدالته ومستندا

(1) هذا ما توصلت إليه في مقال شاركت به في ندوة أبي مهدي عيسى السكتاني بسكتانة من تنظيم المجلس العلمي المحلي لتارودانت بتاريخ 10/11 يوليوز 2012.

في مقارناته واستنتاجاته على منهج علماء الأصول المتكلمين الذين سلكوا مسلك الاستدلال العقلي والمنطقي مستلهاً منهجهم في تقرير هذه الرسالة، كما أورد آراء كل فريق والأدلة التي استند إليها مستشكلاً بأسلوب يعتمد الفنقلة (فإن قيل كذا قلنا كذا).

كما أثار اعتراضات ناقش فيها كبار الأصوليين والمحدثين في مفهوم كل من الصحة والعدالة سعياً منه رَحِمَهُ اللهُ إلى ضبط المفاهيم والتعاريف.

ولا يخفى تأثر السكتاني بمنهج مدرسة المتكلمين في الكتابة الأصولية كما جاء عنه في مقدمة الرسالة: (أن الخوض في هذه المسألة يستدعي تقديم أمرين:

الأول: حقيقة الصحابي.

الثاني: العدالة.

لما تقرر من أن الحكم على الشيء أو به فرع تصوره، فأنت تراه قد أتى بالمقدمة ليؤسس عليها نتيجة وهي إيجاد مفهوم لعدالة الصحابة. كما نجد استعمال أساليب المنطق ومبادئه في مناقشاته للحدود وعرضه للآراء: كالتصور والتصديق واللزوم والالزام باطل والملزوم كذلك وعبارة (ثبت النقيض) وغيرها من مصطلحات وعبارات أهل المنطق.

ولا يخفى كذلك تأثره بمنهج الأصوليين ممن نقل عنهم في هذه الرسالة كأبي حامد الغزالي في (المستصفى) وابن الحاجب في (المختصر الأصلي) والقرافي في

(التنقيح)، وابن السبكي في (جمع الجوامع)، ومن ذلك مثلاً ما نقله عن ابن الحاجب بأن الأكثر على عدالة الصحابة، وأثار في هذه الرسالة مسألة قول الصحابي هل هو حجة على غير الصحابة أم لا؟

وتكررت لديه عبارة إجماع من يعتد بإجماعه، وهذا الاستلزام لأدوات النظر الأصولي والاستعمال المنطقي دليل على أهمية هذه الرسالة ومكانة صاحبها في المنطق الذي قال عنه صاحب (سوس العالمة)⁽¹⁾ تقلص الاعتناء به بسوس إلا عند أفراد، كما نسجل مكانته في الأصول الذي هو من الفنون التي شمسها على أطراف النخيل في مجال الدراسة منذ أكثر من قرن، ثم لم يبق من تعاطيه إلا إثارة كباقي الوشم في ظاهر اليد.⁽²⁾

أما عملي في التحقيق فهو توثيق نصوصها وتخريج أحاديثها وشرح غوامض ألفاظها وعزو النصوص الواردة في الرسالة لأصحابها، أما العناوين المذكورة بين معقوفتين - داخل المتن - فإنها من وضعي لا من وضع المؤلف رَحِمَهُ اللهُ.

(1) سوس العالمة، ص: 52.

(2) المصدر نفسه، ص: 44.

نماذج مصورة من المخطوط

النص المحقق

[ص 231]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ /

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً.

وله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في عدالة سادتنا الصحابة: الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين، ورضي الله تعالى عن آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد⁽¹⁾: فاعلم أيها الأخ في الله، والولي من أجله، أن ما سألتني عنه من مسألة عدالة⁽²⁾ الصحابة⁽³⁾ وما فيها للناس من الاختلاف⁽⁴⁾، وإذا⁽¹⁾ كنت ذا بضاعة

(1) ولجئنا للفقهاء محمد بن مسعود الطالبي المدري البونعماني رسالة في (أما بعد) تشتمل على أربع وثلاثين بيتاً استهلها بقوله:

هذا وإن درر المباحث في لفظ أما بعد للمباحث
خمس وعشرين تعد وهي في أربعة من المقاصد نفي

(2) العدل: القصد في الأمور وهو خلاف الجور، يقال: عدل في أمره عدلاً من باب ضَرَبَ، قال بعض العلماء: (والعدالة صفة توجب مراعاتها الاحتراز عما يخل بالمروءة عادة ظاهراً، فالمرء الواحدة من صفات المفاوت وتحريف الكلام لا يخل بالمروءة ظاهراً، لاحتمال الغلط والنسيان والتأويل، بخلاف ما إذا عرف منه ذلك، وتكرر، فيكون الظاهر الإخلال، ويعتبر عرف كل شخص وما يعتاده من ليه وتماطيه للبيع والشراء وحمل الأمانة وغير ذلك فإذا فعل ما لا يليق به لغير ضرورة قدح، وإلا فلا) راجع المصباح المنير 2/ 22 مادة عدل، الطبعة الأولى، مطبعة التقدم العلمية، 1322 هـ.

(3) الصحابة: جمع صاحب ويجمع كذلك بالأصحاب والأصحاب وصحبان وصحاب وصحابة وصحابة (بالكسر) راجع القاموس المحيط للفيروزآبادي مادة (صحب) مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة 1430 / 2009.

ولفظ الصحابة في الأصل مصدر، وذكر صاحب (المختار) أنه لم يجمع فاعل على فعالة إلا هذا الحرف فقط دار الجليل بيروت 1407 / 1987.

(4) إشارة إلى الخلاف الحاصل في هذه المسألة عند المحدثين والأصوليين كما سيأتي.

مُرْجاة⁽²⁾ أمر لا بد من إسعافك إليه⁽³⁾، لما تحقق عندي من حرصك على تحصيل العلوم، والاعتناء باقتناصها وتعاطيها، عملا بما قيل: (لا تمنعوا الحكمة أهلها فَتَظْلِمُوهَا)⁽⁴⁾، ولكن الخوض في المسألة يستدعي تقديم أمرين: أحدهما حقيقة الصحابي، والثاني العدالة، لما تقرر من أن الحكم على الشيء أو به، فرع تصوره⁽⁵⁾، وقد يقال في هذا المعنى: الكلام على الشيء ردا وقبولا، فرع عن كونه معقولا.

(1) كذا في الأصل، ولعل الصواب: وإن كنت.

(2) وبضاعة مرْجاة: قليلة، وأزجيت الأمر آخرته. راجع (المصباح المنير) و(مختار الصحاح) مادة: زجى.

(3) في النسخة المعتمدة في التحقيق ولعله إسعافك به يقال أسعفه بحاجته أي قضاها له وأسعفته أعتته على أمره (المعجم اللغوية السابقة).

(4) رواه أبو نعيم في (حلية الأولياء) وقال: لا يحفظ بهذا السياق إلا من حديث محمد بن كعب عن ابن عباس، وقال العقيلي في الضعفاء الكبير: ليس لهذا الحديث طريق يثبت. وذكر هذا الكلام القرطبي على أنه حديث مرفوع لكنه ذكره بصيغة التضعيف، (يُرَوَّى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لكنه لم يميزه لأحد، (الجامع لأحكام القرآن) ج 2 ص: 481.

كما ذكره ابن عبد البر أيضا مرفوعا إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قول سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام، مخاطبا بني إسرائيل، ولم يميزه هو أيضا لأحد من أهل الحديث. جامع بيان العلم وفضله ج 1 ص 451. وذكره الديلمي في (الفرودس بمأثور الخطاب)، ج 3 ص: 218، مرفوعا إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم أقف على من صححه أو ضعفه. وإيراده بصيغة التضعيف من قبل ابن عبد البر والقرطبي، إن راعوا الاصطلاح، يفيد ضعفه، وربما لذلك قال محقق كتاب ابن عبد البر: (ولا أخال هذا الحديث يصح والله أعلم).

(5) من القواعد المعروفة في علم المنطق الحكم على الشيء فرع عن تصوره والتصور عند المنطقة هو: إدراك الماهية من غير أن يحكم عليها بنفى أو إثبات. التعريفات للجرجاني ص: 53. يقول الأخضري في سلمه ناظما معنى التصور والتصديق: إدراك مفرد تصورا علم ودرك نسبة بتصديق وسم. السلم المروني في علم المنطق ص: 52.

[حقيقة الصحابي]:

فإذا تقرر لديك هذا، فاعلم أن حقيقة الصحابي⁽¹⁾ اختلفَ فيها على أقوال: (2)
فأعمها القول بأنه من ولد في زمانه عليه السلام؛ لأنه يتناول من بلغ في زمانه ومن
لم يبلغ.

ويتناول من رآه ومن لم يره، أو من روى أو لم يرو، ومن غزا أو لم يغز، ويتناول
من طالت صحبته له أم لا (3).

الثاني: من ولد في زمانه وبلغ فيه، (4) / وقيل: من رآه ولو مرة واحدة (5)، وقيل: [ص 232]

(1) لم يذكر الشيخ رحمه الله معنى صحب في اللغة لوضوحها عنده، ولا بأس أن أذكر بعض ما
ذكره بعض أهل اللغة في معناها قبل أن نتعرف على المعنى الاصطلاحي، قال في القاموس:
صحبه كسمعه صحابة ويكسر وصُحبة: عاشره. ص: 104، وقال في المصباح: صحبته
أصحابه صحبة، فأنا صاحب، والجمع صُحْب وأصحاب وصحابة. المصباح المنير ص 194 .
(2) ذكر الشوشاوي ثمانية أقوال في تعريف الصحابي، انظر رفع النقاب ج 5 ص: 91 وما بعدها،
وذكر الخليلي ستة أقوال. (تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحة) ص: 33 وما بعدها.
(3) يقرب منه ما ذكره ابن حجر في الفتح ج 7 ص: 76 معلقا على ترجمة البخاري، وسيأتي رد
المصنف لهذا القول.

(4) ذكر الخليلي عن بعض أئمة الحديث حكايتهم عن الواقدي قوله: إن أهل العلم يشترطون
إدراك الحلم (تحقيق منيف الرتبة) ص: 35، قال العراقي: والصحيح أن البلوغ ليس شرطا في
حد الصحابي وإلا خرج بذلك من أجمع العلماء على عدمه في الصحابة، كعبدالله بن الزبير
والحسن والحسين. التقييد والإيضاح 254.

(5) قال الآمدي: ذهب أكثر أصحابنا وأحمد بن حنبل إلى أن الصحابي من رأى النبي صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم وإن لم يختص به اختصاص المصحوب ولا روى عنه ولا طالت مدة صحبته.

من روى عنه ولو حديثا واحدا، وقيل: من رآه وطالت صحبته معه⁽¹⁾، وقيل: من غزا معه غزوة أو غزوتين، أو قعد معه سنة أو ستين، وعزا هذا ابن الصلاح⁽²⁾ وغيره لسعيد⁽³⁾ بن المسيب⁽⁴⁾.

قال ابن الصلاح: (في عبارته ضيق يوجب أن لا يعد من الصحابة جرير بن عبدالله البجلي⁽⁵⁾) ومن شاركه في فقد ظاهر ما اشترطه فيهم ممن لا نعرف خلافا في

(1) قال الشوكاني: (والحق ما قاله الجمهور)، وتعريف الجمهور الذي ذكره عنهم هو: الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمنا به ولو ساعة سواء روى عنه أم لا. إرشاد الفحول ج 1 ص: 341.

(2) ابن الصلاح: هو تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، الفقيه الشافعي، كان أحد فضلاء عصره، وكانت له مشاركة في فنون عديدة، ت 643 هـ بدمشق. (وفيات الأعيان) لابن خلكان بتصرف ج 3 ص: 442.

(3) سعيد بن المسيب هو: سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي، الإمام المعلم، عالم أهل المدينة، سيد التابعين في زمانه، وكان زوج بنت أبي هريرة وأعلم الناس بحديثه، ت سنة 94 هـ سنة الفقهاء. (طبقات الفقهاء) للشيرازي ص: 57 (مشاهير علماء الأمصار) لابن حبان البستي، ص: 81 السير للذهبي، ج 4 ص: 217 وما بعدها.

(4) لكن ابن الصلاح قيد كلامه بقوله: (إن صح عنه) قال العراقي: وهو لا يصح عنه، فإن في الإسناد إليه محمد بن عمر الواقدي، وهو ضعيف في الحديث. التقييد والإيضاح، ص: 257. جاء عن ابن الصلاح في هذا الموضع من مقدمته: (قلت وقد رويتنا عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يعد الصحابي إلا من أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو ستين وغزا معه غزوة أو غزوتين وكان المراد بهذا إن صح عنه راجع إلى المحكي عن الأصوليين) مقدمة ابن الصلاح الموضع السابق.

(5) هو جرير بن عبدالله بن جابر بن مالك البجلي الصحابي الشهير، يكنى أبا عمرو، وقيل: أبا عبدالله، اختلف في وقت إسلامه، هل بعد البعثة أو سنة عشر، أو قبل موت النبي ﷺ بأربعين يوما، قال ابن حجر: وكان جرير جميلا، قال عمر: هو يوسف هذه الأمة، ت 51، وقيل 54 هـ. الإصابة: ج 2، ص 190.

عده من الصحابة⁽¹⁾.

قلت: يَرِدُ على القول (بأنه من رآه) الاعتراض بأنه يشمل من رآه، والرائي كافر، ولأجل هذا قيده البخاري⁽²⁾ فقال: من صحب⁽³⁾ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورآه من المسلمين فهو من أصحابه⁽⁴⁾، وبخروج من اجتمع معه به⁽⁵⁾ ولم يره؛ لكونه أعمى كابن أم مكتوم⁽⁶⁾، ويمكن أن يجاب عن الأول بأن عدم التقييد بالإسلام لا يُتَّجَعُ إليه لظهور الكلام أنها هو فيمن أسلم من أتباعه لا مطلقا، ويمكن أن يُجَابَ عن

(1) علوم الحديث لابن الصلاح أبو عمرو عثمان، دار الفكر المعاصر سنة 1425هـ / 2004م ص: 294.

(2) هو شيخ الإسلام، وإمام الحفاظ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري، صاحب الصحيح والتصانيف، رحل في طلب الحديث إلى أكثر محدثي الأمصار، صنف وحدث، وما في وجهه شمرة، كان رأسا في الذكاء والعلم والورع والعبادة، ت سنة 256هـ. (وفيات الأعيان)، ج 4 ص 188، و(طبقات علماء الحديث) لابن عبدالمهدي الدمشقي: ج 2، ص 243.

(3) في البخاري: (ومن).

(4) الجامع الصحيح كتاب فضائل الصحابة، باب أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... ج 4 ص 5. علق ابن حجر في الفتح على ما ذكره البخاري بقوله (وهذا الذي ذكره البخاري هو الراجح إلا أنه هل يشترط في الرائي أن يكون بحيث يميز ما رآه أو يكتفي بمجرد حصول الرؤية محل نظر) فتح الباري 7 / 5.

(5) هكذا في الأصل، ويستقيم الكلام بحذف كلمة (به).

(6) هو عبدالله بن قيس بن زائدة، ويقال اسمه عمرو، وهو أشهر، قاله ابن حجر، وهو مشهور بابن أم مكتوم الأعمى، وهو ابن خال خديجة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وعنه، أسلم قديما بمكة وكان من المهاجرين الأولين، قيل استشهد بالقادسية، وقيل رجع إلى المدينة فمات بها. الإصابة لابن حجر ج 7 ص: 330.

الثاني بأنه بنى فيه على قول الأقدمين بجواز التعريف بالأخص⁽¹⁾؛ لحصول تمييز الصحابي من غيره في الجملة وإن لم يكن في كل فرد. وهذا الجواب يصح أن يُجاب به عن الاعتراض الأول أيضاً، وهذا القول هو مذهب أهل الحديث في الصحابة، ويطلقون اسم الصحابي على كل من روى عنه حديثاً أو كلمة، ويتوسعون حتى يعدوا من رآه رؤية من الصحابة، وهذا لشرف منزلته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁽²⁾، فليس يُشترطُ في صحبته من طول الملازمة ما يُشترطُ في حصول الصحبة لغة⁽³⁾ بالنسبة إلى غيره، وهذا القول مذهب أكثر الأصوليين⁽⁴⁾ أيضاً، وبه صدّر ابن الحاجب⁽⁵⁾ في

(1) أي أنهم لا يشترطون في التعريف أن يكون جامعا مانعا، كما درج عليه الناطقة.

(2) ذكر هذا أبو المظفر السمعاني في قواطع الأدلة، ج 2 ص: 486. ونقله عنه ابن الصلاح في المقدمة، ص: 487. وقد عزا ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الكلام لأبي المظفر السمعاني المروزي وأنه قال: أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روى عنه حديثاً أو كلمة، ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة، وهذا لشرف منزلة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أعطوا كل من رآه حكم الصحبة، راجع مقدمة ابن الصلاح الموضوع السابق النوع التاسع والثلاثون.

(3) نقل الخطيب البغدادي في الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، عن الباقلاني قوله: لا خلاف بين أهل اللغة في القول (صحابي) مشتق من الصحبة، وأنه ليس بمشتق من قدر منها بخصوص. ج 1 ص: 193.

(4) السمعاني ذكر في (قواطع الأدلة) أن الأصوليين يشترطون طول الملازمة مع الأخذ، ج 2 ص: 486. وهو ما يفهم من كلام القرافي، الذي سيذكره المؤلف، ولكن الحافظ العراقي لم يسلم للسمعاني أن يكون ذلك مذهباً لكل الأصوليين، التقييد والإيضاح ص 256.

(5) هو الإمام العالم الرياني عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المالكي الفقيه الأصولي النحوي العروضي الدوني قبيلة من الأكراد ثم المصري له مؤلفات كثيرة في النحو والأصول كالمختصر الفرعي والأصلي توفي سنة 646 هجرية بالاسكندرية انظر ترجمته أيضاً في وفيات الأعيان لابن خلكان 3/ 248 سير أعلام النبلاء للذهبي 5/ 89 البداية والنهاية 13/ 176 الأعلام 4/ 211. شجرة النور الزكية، ج 1 ص: 167.

في أصوله⁽¹⁾؛ إذ قال: مسألة: (الصحابي من رآه⁽²⁾ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإن لم يرو ولم تطل، وقيل: إن طالت،⁽³⁾ وقيل: إن اجتمعوا⁽⁴⁾). والخلاف في المسألة لفظي⁽⁵⁾، أعني أنه خلاف في معنى الصحابي في الشرع وفي مسماه، فهو حجة القول بأن من صحبه ولو لحظة أن الصحبة تقبل التقييد كالزيارة والحديث، إذ يقال: زاره زيارة خفيفة، وزاره زيارة طويلة، وحديثه حديثا يسيرا أو حديثه حديثا طويلا، والصحبة أيضا كذلك، إذ يقال صحبه صحبة قليلة وكثيرة، وإذا كانت كذلك وجب أن يكون للقدر المشترك بين أفراد الصحبة، فيصدق بأقل لحظة،⁽⁶⁾ وحجة القائلين بأن الصحابي من طالت صحبته قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾⁽⁷⁾؛ إذ هو للملازمين

(1) راجع رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه للسبكي 3/2 دار الكتب العلمية.

(2) أشار محقق المختصر أن بعض النسخ فيها كلمة (النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) في هذا الموطن، وإن أثبتنا هذه الكلمة في التعريف، فإنه يدخل في الصحابة كل من رآه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإن كان الرئي صيبا غير محيز، وهذا ما أشار إليه ابن حجر في (الفتح) من أن المحدثين هذا مذهبه، انطلاقا من إدخالهم مثل: محمد بن أبي بكر الصديق في الصحابة، رغم أنه ولد قبل وفاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بثلاثة أشهر. (فتح الباري) ج 7 ص: 4.

(3) وهذا اختيار الغزالي في (المستصفى) إذ قال: ولكن العرف يخص الاسم بمن كثرت صحبه... ولا حد لتلك الكثرة بتقدير، بل بتقريب. المستصفى ج 2 ص: 261.

(4) (مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل)، لابن الحاجب، ج 1 ص: 599.

(5) ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ هذا تبعا لابن الحاجب وبعض شراحه، واستشكل ابن السبكي والعلائي والعلائي كون المسألة لفظية، رغم أن لها ثمرات، قال ابن السبكي: وفي كونها لفظية مع ابتناء ما مضى عليها نظر ظاهر. (رفع الحاجب) ج 2 ص: 404، وقال العلائي: وما صرح به بعضهم أن الخلاف اللفظي قد يترتب عليه حكم شرعي فهو بعيد عن المعروف من اصطلاحهم والله أعلم. (تحقيق منيف الرتبة) ص: 53.

(6) ذكر مثل هذا الآمدي في الإحكام ج 2 ص: 113، وكذا ابن الحاجب في المختصر، ج 1 ص: 600.

(7) سورة الفرقان، آية 24.

للملازمين لها كقولهم أصحاب الحديث للملازمين له.

فإن قلت: الذي في الآية لفظ الأصحاب، والكلام في لفظ الصحابي.

قلت: أصحاب، جمع صاحب، والصاحب والصاحبي⁽¹⁾ أخوان، ويمكن أن يُجَابَ عن احتجاج القائلين بالطول في الآية بأن قيد اللزوم في (أصحاب) في الآية إنما فهم من أدلة الخلود، ولولا هي لم يفهم اللزوم، وأما القول بأن الصحابي من ولد في زمانه عليه السلام، فبعيد؛ لأن مقتضاه حصول الصحبة للمولود سواء حصل له الاجتماع أولاً، مع أن الصحبة تقتضي الاجتماع، وهو مع ذلك لا يَرِدُ عليه ما يَرِدُ على القول بالرؤية من خروج الأعمى، كابن أم مكتوم ونحوه. والأحسن قول صاحب⁽²⁾ جمع الجوامع⁽³⁾:

[ص 233] / (الصحابي من اجتمع مؤمناً بالنبي⁽⁴⁾ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁽⁵⁾ لشمول التعبير بالاجتماع بالاجتماع الرائي والراوي وغيرهما والأعمى، طالت الصحبة أو لم تطل، وخروج الكافر إذا اجتمع به في حال كفره، وإن كان يَرِدُ عليه من اجتمع به مؤمناً ثم ارتد ثم

(1) كذا في الأصل، ولعل الصواب الصحابي.

(2) هو تاج الدين، عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي، الفقيه الشافعي، الأصولي البار، قاضي قضاة دمشق، متفني في سائر العلوم رغم صغر عمره، توفي وهو ابن أربع وأربعين سنة، رحلنا الله وإياه، ت سنة 771 هـ (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) لابن تغري بردي ج 11 ص: 87. الفتح المبين للمراغي ج 2 ص: 184.

(3) انظر حاشية العلامة البناي على جمع الجوامع 2 / 112.

(4) في جمع الجوامع (بمحمد) بدل بالنبي.

(5) الثمار البيوانع على جمع الجوامع للأزهري، ج 1 ص: 282.

تاب بعد ذلك؛ لأن مزية الصحبة تَبَطُّلُ بالكفر،⁽¹⁾ هذا ما يتعلق بالأمر الأول على اختصار.

[حقيقة العدالة]

وأما الأمر الثاني المحكوم به وهو العدالة، فمعناها في اللغة التوسط في الأمور⁽²⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾⁽³⁾، أي: عدولا⁽⁴⁾.

وفي الاصطلاح: قال ابن الحاجب في أصوله⁽⁵⁾: هي مُحَافَظَةٌ دينية تحمل على ملازمة التقوى والمروءة⁽⁶⁾، ليس معها بدعة، وتتحقق باجتناب الكبائر، وترك

(1) المسألة خلافية، لذلك زاد ابن حجر في تعريفه للصحابي في النخبة: ولو تخللت ردة في الأصح. (اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر) للمناوي، ج 2 ص: 503. فمن قال: إن الردة تبطل الأعمال فما قاله المصنف مسلم، ومن لا فلا.

(2) قال الفيومي في المصباح: العدل في الأمور القصد، وهو خلاف الجور. ص: 229، بناء على أن العدل هو التوسط، ومثل هذا المعنى نجده عند بعض الأصوليين كأبي الخطاب محفوظ الكلوذاني في كتابه التمهيد في أصول الفقه، الذي عرف العدل بأنه من لم يأت بكبيرة ولم يداوم على صغيرة 108/3.

ومثله قول ابن عاصم في تحفة الحكام:

والعدل من يجتنب الكبائر ويتقي في الغالب الصغائر
وما أباح وهو في العيان بقدر في مروءة الإنسان

(3) سورة البقرة، آية: 142.

(4) قال أبو حيان في (البحر المحيط): ومعنى وسطا عدولا. وقيل: خيارا، وقيل: متوسطين في الدين بين المفرط والمقصر. ج 1 ص: 595.

(5) مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، دار الكتب العلمية، ص: 71.

(6) المروءة مصدر لفعل مرؤ، على وزن كرم، فهو مريء، وهي كمال الرجولية، عرفها في المصباح بقوله: (آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل

العادات، ص 329.

الإصرار على الصغائر، وبعض الصغائر، وبعض الكبائر⁽¹⁾.

وهذا هو تعريف الغزالي⁽²⁾ لها؛ إذ قال في العدالة: إنها استقامة السيرة والدين، وحاصلها يرجع إلى هيئة راسخة في النفس، تتحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً⁽³⁾.

فقول ابن الحاجب: (محافظة) جنس،⁽⁴⁾ وقوله: (دينية) يخرج المحافظة على أمور دينه من مال أو غيره من الأمور المستحسنة وغيرها، ويعني بالدينية دين الإسلام. وقوله: (تحمّل إلى والمروءة) يخرج ما كان من المحافظة الدينية، يحمل على حصول التقوى دون ملازمتها، بل أحياناً وأحياناً، والمروءة معطوف على التقوى، أي: تلك المحافظة الدينية تحمل على ملازمة الأمرين.

(1) كذا في الأصل، والصواب: (المباح)، لأنها كذلك عند ابن الحاجب (المختصر، ج 1) ص: 568، في (إنحاف الطالب بشرح حدود ابن الحاجب) للدكتور علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري: (قال ابن الحاجب: والعدالة: المحافظة الدينية على اجتناب الكذب والكبائر، وتوقّي الصغائر، وأداء الأمانة وحسن المعاملة، ليس معها بدعة فإنها فسق) ص: 182.

(2) هو الإمام أبو حامد، محمد بن محمد بن محمد الغزالي، الملقب حجة الإسلام، الفقيه الشافعي، أعجوبة الزمان، صاحب التصانيف والذكاء المفرط، وهو أشهر من نار على علم. ت سنة 505 هـ. (وفيات الأعيان) ج 4 ص: 216، و(السير) للذهبي ج 19 ص: 322.

(3) المستصفى ج 2 ص: 240، وهذا التعريف الذي ذكره الغزالي مع إضافة عبارة: حتى تحصل ثقة النفس بصدقه، وهو التعريف الذي ذكره الرازي بنفس الصيغة في المحصول 571/2.

(4) وهو عند المناطقة كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو، من حيث هو كذلك. (التعريفات) للجرجاني ص: 70.

وقوله: (ليس معها بدعة)⁽¹⁾ يخرج أنواع المبتدعة، من مُجَسِّم⁽²⁾ ومُعْتَزِل⁽³⁾ وغيرهما، ممن يعتقد أنه على صواب.

هكذا شرح التعريف بعض ممن شرح كلام ابن الحاجب وزاد بأن أورد على الحد⁽⁴⁾ أن قال: لو أن إنساناً كانت محافظته الدينية لا تحمله على ملازمة المروءة، بل على ملازمة التقوى خاصة، وكان ملازماً للمروءة لا للباعث الديني، بل لاحتمام أن يرى منه ترك المروءة أو لنحو ذلك من تطبع ونحوه، كما ترى كثيراً يحفظون المروءة ويضيعون الدين، فإنه على مقتضى هذا الحد لا يكون عدلاً مع أنه لا يشك في عدالته، فيختل عكس الحد.

قلت: حاصل اعتراضه عدم صدق الحد على من تكون فيه المحافظة الدينية باعتبار التقوى، ولا تكون فيه باعتبار المروءة، بل إنما يلزم المروءة باعتبار الحياء والطبع مثلاً، ويمكن أن يجاب عنه بأن ملازمة التقوى والمروءة للحياء وصون

(1) عرف الشاطبي البدعة بقوله: عبارة عن طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التمدد لله سبحانه. الاعتصام، ج 1 ص: 50. قال المطرزي: البدعة اسم من ابتدع الأمر إذا ابتدأه وأحدثه... ثم غلبت على ما هو زيادة في الدين أو نقصان منه. (المغرب في ترتيب المغرب) ج 1 ص: 62.

(2) فرقة تشبه صفات الخالق بالمخلوق أخذاً بظواهر النصوص، هذا المصطلح كثيراً ما يطلقه بعض القاصرين على السلف الصالحين ومن سلك منهجهم في إثبات ما أثبتته الله لنفسه مع تنزيهه عما لا يليق به سبحانه.

(3) فرقة نشأت في أواخر العصر الأموي، واعتمدت على العقل المجرد في فهم العقيدة الإسلامية لتأثرها ببعض الفلاسفات، ويطلق عليها أسماء مختلفة. الموسوعة الميسرة ج 1 ص: 64.

(4) الحد في اللغة: المنع والحاجز بين الشيئين. واصطلاحاً: الوصف المحيط بموصوفه المميز له عن غيره. الكليات للكفوي، ص: 391. المذهب في علم أصول الفقه المقارن للنملة، ج 1 ص: 77.

العرض عما يشينه عند أبناء جنسه لا يُخْرِجُ عن المحافظة الدينية؛ إذ الحياء من أخلاق المؤمنين، وقد قال عليه السلام: «الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ»⁽¹⁾ وقال: «الْحَيَاءُ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ»⁽²⁾ «وَالْحَيَاءُ خَيْرٌ كُلُّهُ»⁽³⁾.

فقوله: (محافظة دينية) معناه: منسوبة لها هو من الدين، ولها يحسن في الدين؛ لأنه وازع لا شك ديني.

فإن قلت: لو كان ذلك تَطَبُّعاً، فما جوابك عنه؟

قلت: يجاب عنه بأن ما يكون من ذلك لتطبع أو طبع لا نسلم أنه خارج عن الدين، وعما يستحسن فيه، فإن المحافظة على المروءة تطبعاً وطبعاً دينية. أي: مما يستحسن في الدين الإسلامي.

وحد الغزالي [الذي قال إن المصنف قصده]⁽⁴⁾ أي: تعريفه سالم عن الإيثار؛ إذ لم يقل محافظة دينية، وإنما استقامة السيرة والدين، و(حاصلها إلى آخره) وحده صادق على من ذكر، لأن استقامة السيرة والدين حاصلة له، وفيه هيئة راسخة إلى آخره، [ص234] ولكن يَرِدُ على تعريف ابن الحاجب وتعريف الإمام أبي حامد ما لو قصد الإنسان

(1) أخرجه البخاري في الجامع الصحيح عن ابن عمر في كتاب الإيمان تحت -باب الحياء من الإيمان- ج 1 ص: 58. ومسلم في الصحيح أيضاً عن الراوي نفسه في كتاب الإيمان، ج 1 ص: 63.

(2) أخرجه البخاري عن عمران بن حصين مرفوعاً في كتاب الأدب باب الحياء، ج 3 ص: 410، الجامع الصحيح، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان عن عمران، ج 1 ص: 64، صحيح مسلم.

(3) أخرجه مسلم عن عمران بن حصين في كتاب الإيمان، ج 1 ص: 64.

(4) ما بين المعقوفين موجود في الأصل، والكلام لا يستقيم إلا بحذفه، والله أعلم.

مثلاً في تعاطي الأمور المُخَلَّةَ بالمروءة، كتعرية رأسه أو كل جسده في الخلوات⁽¹⁾ أو الأكل في السوق ونحو ذلك كسراً للنفس والتواضع، كما يفعله كثير من العباد، فإن القرافي في شرح التنقيح نقل عن الغزالي أن مثل هذا لا يُخْرِجُ عن العدالة⁽²⁾.

وأنت إذا تأملت حده مع ابن الحاجب وجدتهما غير شاملين له.

قلت: الظاهر وروده، ويمكن أن يُجَابَ عنه بأن يقال: إن المروءة تختلف بحسب الأشخاص والأعراف، فليس كل ما يَقْدَحُ في حق الخاصة يَقْدَحُ في حق العامة، وليس ما يَقْدَحُ في الورع⁽³⁾ يَقْدَحُ في الورع القاصِدِ كسر لِنَفْسٍ وَهَضْمُ صَوْلِيهَا⁽⁴⁾، وتحقيق الجواب أن الورع له مروءة بحسبه لا يقدح فيها الأكل في السوق وتعرية الرأس والمشى حافياً ونحو ذلك، وإنما يقدح في مروءته تعاطي ما يؤذِنُ باتِّباعِ حظوظ النفس وإثارة العاجل على الآجل، وَحُبُّ المَحْمَدَةِ والتَّأَثُّرِ بِالمَدَمَةِ وَنَحْوِهِ.

فإذا تقرر لديك هذا علمت أن التعريفين صادقان على مَنْ ذُكِرَ، لأنه ملازم

(1) كذا في الأصل، ولعل الكلمة بالجيم، لأن تعرية الرأس، وكذا الجسم كله في الخلوة لا بأس به، إلا أن يكون ذلك من باب: الله أحق من يستحي منه.

(2) شرح التنقيح للقرافي، ص: 282، ولم أتمكن من العثور على النص عند الغزالي في أحد مصنفاته.

(3) قال في القاموس: الْوَرَعُ مَحْرَكَةٌ: التَّقْوَى، وَوَرَعٌ، كَوَرِثٌ، كَفٌ، وَتَوَرَّعَ مِنْ كَذَا تَحَرَّجَ. ص: 770، وقال الجُرْجَانِي: الورع هو اجتناب الشبهات خوفاً من الوقوع في المحرمات. وقيل:

هي ملازمة الأعمال الجميلة. التعريفات ص: 211.

(4) الصولة: السطوة راجع القاموس المحيط، مادة صال.

للتقوى والمروءة في حقه.

فإن قلت: المروءة على ما ذكرت لا تَنْصَبُّ، بل هي بحسب الاعتبار والإضافات.

قلت: نعم هي كذلك، فإن الشيء مثلاً كالْحِرْقَةِ⁽¹⁾ المَخْصُوصَةِ يَقْدَحُ عند قوم في المروءة، ولا يقدح عند آخرين⁽²⁾، وقد ذكر الفقهاء ذلك، ولأجل ذلك اختلفت العدالة، فليس العدل في الصدر الأول كالعدل فيما بعده، وليس العدل في الحاضرة كالعدل في البادية، وقد حدَّ القرافي في (التنقيح) العدالة بحدٍّ سهل قريب، قائلا:

(والعدالة اجتناب الكبائر، وبعض الصغائر، والإصرار عليها، والمباحات القادحة في المروءة)⁽³⁾.

فإن قلت: تعريف القرافي العدالة يقتضي أنه أمر ظاهر، بخلاف تعريف ابن الحاجب والغزالي، فأَيُّ التعريفين أولى؟

قلت: تعريف ابن الحاجب والغزالي أقرب إلى التحقيق، وتعريف القرافي تعريف بأمْر خارج⁽⁴⁾؛ لأن اجتناب الكبائر ينبئ عنها لا نفسها لكنه أقرب إلى الفهم.

(1) الحِرْقَةُ بالكسر، الطعمة والصناعة يرتزق منها، وكل ما اشتغل فيه الإنسان وضري، يسمى: صنعة وحرقة، لأنه ينحرف إليها. القاموس المحيط، مادة حرف.

(2) لأنها تابعة للأعراف.

(3) شرح التنقيح للقرافي، ص: 281.

(4) لأن الاجتناب من ثمرة العدالة، ومن ثم فهو تعريف بالرسم، لا بالحد، الذي من شرطه أن يكون جامعاً مانعاً، قال السيوطي ناظماً تعريف الحدِّ في (الكوكب الساطع): الجامع المانع حد الحد: أو ذو انعكاس إن تشأ والطرد.

قال القرافي في (شرح التنقيح)⁽¹⁾: الصغيرة⁽²⁾ والكبيرة⁽³⁾ يرجعان إلى كِبَرِ
المفسدة وصغرها، وقال بعض العلماء: لا يقال في معصية الله صغيرة نظراً إلى مَنْ
عَصَى بها،⁽⁴⁾ مع حصول الاتفاق على أن العدالة لا تذهب بجميع الذنب⁽⁵⁾، بل
الخلاف في التسمية⁽⁶⁾.

قال بعض العلماء: كل معصية فيها حد فهي كبيرة، وكذلك كل ما ورد في الكتاب
والسنة لعنة فاعله والتشديد في الوعيد عليه فهو كبيرة⁽⁷⁾، ثم ما وقع بغير ذلك

(1) الصفحة السابقة نفسها.

(2) في التنقيح لفظة (الكبيرة) أولاً.

(3) الكبيرة: هي الفعلة القبيحة من الذنوب، المنهي عنها شرعاً، العظيم أمرها كالقتل والزنا..
(النهاية لابن الأثير) 4 / 788.

(4) قال النووي: وقد اختلف العلماء في حد الكبيرة وتمييزها عن الصغيرة، فجاء عن ابن عباس
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كل شيء نهي الله عنه فهو كبيرة. المنهاج، ج 2 ص: 112.
وقد ذكر أثر ابن عباس هذا القرطبي في المفهم، ج 1 ص: 283. وعقب عليه بقوله: وما أظنه
صحيحاً عنه، فقد كذب الناس عنه كثيراً.

(5) هكذا في الأصل، وفي المصدر المحال عليه (الذنوب) بالجمع.

(6) لعل الضابط الذي يميز الكبيرة من الصغيرة، ما ذكره النووي في المنهاج، ج 2 ص: 113،
قائلاً: فسمى الشرع ما تكفره الصلاة ونحوها صفاتاً، وما لا تكفره كبائر، ولا شك في حسن
هذا، ولا يخرجها هذا عن كونها قبيحة بالنسبة إلى جلال الله تعالى، فإنها صغيرة بالنسبة إلى ما
فوقها.

(7) ذكر القرطبي في (المفهم)، في تعريف الكبيرة نحو هذا، ووصف ابن حجر تعريفه بأنه من
أحسن التعاريف، (الفتح) ج 12 ص: 184.

اعتبر بالنسبة إليه، فإن ساواه في المفسدة حكم بأنه كبيرة، ووردت السنة بأن القُبلة في الأجنبية صغيرة⁽¹⁾، والنظرة، وأشياء نحوها، فَيَنْظَرُ أيضاً ما ساواها، فهي صغيرة.

وأما الإصرار فيخرج الصغيرة عن أن تكون صغيرة، ولذلك يقال: لا صغيرة مع الإصرار ولا كبيرة مع الاستغفار⁽²⁾، والإصرار أن يكون العزم حاصلًا على معاودة تلك / المعصية، أما مَنْ تَقَعُ مِنْهُ الصَّغِيرَةُ فَيَقْلَعُ عنها وَتَتَوَبَّ، ثم يواقعها من غير عزم سابق على تكرار الفعل فليس بالإصرار.

فائدة: ما ضابط الإصرار الذي يصير الصغيرة كبيرة؟

قال بعض العلماء: حَدُّ ذَلِكَ أَنْ تَكْرُرَ مِنْهُ تَكَرُّراً يُحِلُّ بِالثَّقَّةِ بِصِدْقِهِ كَمَا تَحُلُّ بِهِ مَلَابَسَةُ الْكَبِيرَةِ، فَمَتَى وَصَلَ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ صَارَتِ الصَّغِيرَةُ كَبِيرَةً، وَذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ، وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ لِأَهْلِ الْإِعْتِبَارِ، وَالنَّظَرُ الصَّحِيحُ مِنَ الْحُكَامِ وَعُلَمَاءِ الْأَحْكَامِ، النَّاضِرِينَ فِي التَّجْرِيعِ وَالتَّعْدِيلِ، وَالْمُبَاحَاتِ الْقَادِحَةِ فِي الْمَرْوَةِ، نَحْوَ الْأَكْلِ فِي الطَّرَقَاتِ، وَالتَّعْرِیِّ فِي الْخُلُوتِ وَنَحْوَ ذَلِكَ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى

(1) لحديث ابن مسعود في البخاري ومسلم أن رجلاً أصاب من امرأة قبله، فأتى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فذكر ذلك له، فنزلت: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيْ لَتْنِهَا وَزَلَّيَا يَنْ أُنْثَى إِنَّ الْخُسْنُ بِذَهَبٍ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرُنِي لِلَّذِينَ كَرِهُوا﴾ (سورة هود آية: 114) قال: فقال الرجل: ألي هذا يا رسول الله؟ قال: لمن عمل بها من أمتي، صحيح مسلم ج 4 ص: 2115.

(2) روي مرفوعاً إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يصح، ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة (مختصر المقاصد) ص: 244. وكذا الألباني في الضعيفة، ج 10 ص: 351، برقم 4810. وذكره ابن أبي حاتم في تفسيره، ج 3 ص: 934، موقوفاً على ابن عباس، كما ذكر الإمام النووي في المنهاج، ج 2 ص: 115، أنه روي أيضاً عن عمر وغيره.

أَنَّهُ غَيَّرَ مُكْتَرِثٍ بِاسْتِهْزَاءِ النَّاسِ بِهِ.

قال الغزالي: إلا أن يكون ذلك ممن يعمل ذلك على سبيل كسر النفس وإلزامها التواضع كما يفهمه⁽¹⁾ كثير من العباد.

فإذا أحطت علماً بحقيقة الصحابي وما فيها من الخلاف، وبحقيقة العدالة فاعلم أن الصحبة متفاوتة في أفرادها من الصحابة بالطول والقصر وباللزوم وضده، فهي إذاً من باب المشكك⁽²⁾ لعدم استوائها في أفرادها، وكذا العدالة، فإنها في أفرادها متفاوتة بالتبريز وما دونه، ومتفاوتة بالزمان والمكان، ولهذا يقول الفقهاء: لكل قوم عدول.

[الصحابة كلهم عدول]

فإذا تقرر لديك ما ذكرنا وتصورت معنى الصحابي الذي هو أحد طرفي الحكم، ومعنى العدالة الذي هو الطرف الآخر، فاعلم أن الناس اختلفوا في الصحابة بالنسبة إلى عدالتهم، فمنهم من يقول: إنهم كلهم عدول، ويقول: إن ذلك مجمع عليه، كابن الصلاح⁽³⁾ ونصه: (للصحابة بأسرهم خصيصة وهي أنه لا يسأل عن

(1) في التنقيح (يفعله) بدل يفهمه.

(2) المشكك هو الكلّي الذي لم يتساو صدقه على أفرادها، التعريفات، ص: 181، والكلّي هو: ما يفهم الاشتراك، عكس الجزئي، وهو: ما لا يفهم الاشتراك، وقد نظم هذا المعنى الأخضرري في سلمه قائلا: فمفهم اشتراك الكلّي كأسد وعكسه الجزئي.

(3) وعن حكي الإجماع على عدالة الصحابة كلهم، إمام الحرمين. ذكره الزركشي عنه في (البحر المحيط)، ج 4 ص: 303، وابن عبد البر في (الاستيعاب) ص: 23، وابن حجر في (الإصابة) ج 1 ص: 23. والنووي في (التقريب)، ولفظه: (الصحابة كلهم عدول من لا يسأل عن غيرهم بإجماع من يعتد به)، (التدريب شرح التقريب) للسيوطي، ج 2 ص: 803.

عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه؛ لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة، قال الله تبارك وتعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ الآية⁽¹⁾. اتفق المفسرون على أنه وارد في أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾⁽²⁾، وهذا خطاب مع الموجودين حينئذ، وقال سبحانه: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ الآية⁽³⁾. ونصوص السنة الشاهدة بذلك كثيرة منها: حديث أبي سعيد المتفق على صحته أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فَمَا أَذْرَكَ مُدًّا أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»⁽⁴⁾.

ثم إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة، وَمَنْ لَا بَسَ الْفِتْنِ مِنْهُمْ فَكَذَلِكَ، بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع، إحسانا للظن بهم، ونظرا إلى ما تمهد لهم من المآثر، وكان الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك، لكونهم نقلة الشريعة،

(1) آل عمران، الآية: 110.

(2) البقرة، الآية: 142.

(3) الفتح، الآية: 29.

(4) أخرجه البخاري عن أبي سعيد الخدري في المناقب، كتاب فضائل أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ج 3 ص: 12 رقم الحديث 3673 وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة ومن حديث أبي سعيد الخدري في كتاب الفضائل، باب تحريم سب الصحابة، ج 4 ص: 1967. وسبب وروده عنده أن خالد بن الوليد كان بينه وبين عبدالرحمن بن عوف شيء، فسهه خالد. قال العراقي معلقا على هذا الحديث: إذا نهى الصحابي عن سب الصحابي فغير الصحابي أولى بالنهي عن سب الصحابي (التقييد والإيضاح).

والله أعلم⁽¹⁾.

ومنهم من يقول: (إنهم كلهم عدول إلا عند قيام المعارض)، وهو شهاب الدين القرافي⁽²⁾، قال في شرح التنقيح: وقولي: (إلا عند قيام المعارض)، احترازاً من زنا ماعز⁽³⁾، والغامدية⁽⁴⁾، وغير ذلك / عما جرى في زمن عمر في قصة أبي بكر⁽⁵⁾، وما [ص: 236]

(1) المقدمة، ص: 490.

(2) هو أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي الإمام العلم، الأصولي الفقيه، وحيد دهره وفريد عصره، إليه انتهت رئاسة المالكية في عصره، دلت مصنفاته على غزارة فواتده، وأعربت عن حسن مقاصده. (الديباج المذهب) لابن فرحون، ج 1 ص: 132، (الفتح المبين)، للمراغي، ج 2 ص: 85.

(3) هو ماعز بن مالك الأسلمي، وقصة وجهه مشهورة معروفة، حيث أتى النبي ﷺ تائباً منياً معترفاً بالزنى، وكان محصناً، روى عنه ابنه عبدالله حديثاً واحداً. قاله ابن عبد البر (الاستيعاب) ج 3 ص: 1345 ت الجاوي. أسد الغابة ج 5 ص: 6.

(4) مختلف في اسمها، وقصتها مشهورة معروفة، ذكر النووي في (تهذيب الأسماء واللغات)، ج 2 ص: 373، عن الخطيب أن اسمها سبيعة وقيل أية، وترجم الحافظ ابن حجر في الإصابة لسبيعة، وذكر حديثاً عن عائشة أن سبيعة هي التي طلبت من النبي ﷺ أن يقيم عليها الحد، لكنه ضعف الحديث، ويبقى الإبهام قائماً، هل الغامدية هي سبيعة؟ تراجع الإصابة. ج 10 ص: 460.

(5) أبو بكر: هو نفع بن الحارث الثقفي، صحابي جليل، كبير القدر والشأن، كان من فضلاء الصحابة، وعن اعتزل الفتنة، قال الحسن البصري: (لم ينزل البصرة من الصحابة ممن سكنها أفضل من عمران بن حصين وأبي بكر)، وقصة جلده هو أنه شهد هو وأخوه، على المغيرة بن شعبة بالزنا، ومعهما شبل بن معبد، ونافع بن الحارث، وتلكا زياد في الشهادة، فجلد عمر الثلاثة الباقين، ثم استتابهم فتأبوا إلا أبا بكر، فإنه صمم على الشهادة، قاله ابن كثير في (اللبابة والنهاية) ج 11 ص: 249. ترجم له ابن عبد البر في الاستيعاب، ص: 782.

جرى فيها من القذف والجلد، القصة المشهورة.

[الصحابة بين العدالة والعصمة]:

فمع قيام أسباب الرد لا تثبت العدالة، غير أنها هي الأصل فيهم من غير عصمة، وغيرهم الأصل فيهم عدم العدالة حتى تثبت العدالة، عملاً بقيام الغالب في الفريقين⁽¹⁾.

قال بعض من تكلم⁽²⁾ على هذا المحل من بحث في كلامه: (معاذ الله أن تكون العدالة أصلاً دون عصمة الله، فإنه إذا ارتفعت العصمة ثبتت نقيضها⁽³⁾) وهو الخذلان، نعوذ بالله، إذ لا واسطة بينهما وهما يتعاقبان، ولا يمكن أن ترفع العصمة عن الأنبياء وتثبت لهم الهداية فضلاً عن الصحابة وما امتنع هذا القول الذي سببه الاسترسال مع قلة التحفظ، بل العدالة بالهداية، والهداية بعصمة الله من نقيضها وليس ذلك براجع إلى الذوات والجنّة، وإلا فليس الصحابة بأكمل جنة من غيرهم الذين قال فيهم الأصل فيهم عدم العدالة حتى تثبت، وإنها فاتهم الصحابة بعصمة الله عز وجل، وكذلك الأنبياء مع الصحابة، من يهد الله فهو المهتدي، الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس، والله الموفق).

(1) شرح التقيح ص: 281.

(2) لم يتيسر لي الوقوف على هذا البعض الذي أجهمه المؤلف رحمه الله.

(3) وضابط النقيضين أنهما: لا يجتمعان ولا يرتفعان، بل لا بد من وجود أحدهما وارتفاع الآخر. وضابط الضدين أنهما: لا يجتمعان ويمكن ارتفاعهما. ينظر آداب البحث والمناظرة للشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله ص: 30.

قلت: هذا الباحث لم يمتد لمراد القرافي، وهو أن الصحابة ما وجبت لهم العصمة على نحو ما هي للأنبياء، وإلا لامتنع صدور المعاصي منهم شرعا، فيلزم ألا تقع كما هو الشأن في حق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، واللزوم متنف فكذا الملزوم، فإذا علمت أن مراد القرافي نفي وجوب العصمة على نحو ما هي للأنبياء، تبين ذلك⁽¹⁾ أن ما ألزمه الباحث معه من ثبوت الخذلان⁽²⁾ الذي هو نقيضها عند انتفائها لا يلزم ضرورة أن وجوب نفي العصمة يستلزم ثبوت نقيض العصمة، بجواز ثبوتها غير واجبة كما هو الشأن فيمن حفظه الله تعالى من اقتراف الآثام من أوليائه.

فإن قلت: إذا كان الأمر على ما ذكرت من عدم وجوبها للصحابة، لَزِمَ أَلَّا فَرَّقَ بينهم وبين غيرهم؛ فيجوز وقوع المخالفات منهم كما يجوز في حق غيرهم، وهذا خلاف أصل القرافي من أن الأصل فيهم العدالة بخلاف غيرهم.

قلت: أما الجواز فلا فرق فيه بينهم وبين غيرهم، وإنما المزية للصحابة في نفي وقوع المخالفات بالنسبة إليهم، ببركة الصحابة الموجهة لكمال المعرفة الموجب لكمال الخوف من الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾⁽³⁾، وذلك يوجب أن يكون فيهم من امتثال الأوامر واجتناب النواهي ما ليس في غيرهم، وأن يكون الخوف في حقهم أعظم من الخوف بالنسبة إلى غيرهم، ولذلك قال عليه السلام: «مَا فَاتَكُمْ أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةٍ وَلَا صِيَامٍ، وَإِنَّمَا

(1) كذا في الأصل ولعل الصواب لك.

(2) الخذلان: ترك العون والنصرة. مختار الصحاح، ص 72.

(3) فاطر، الآية: 28.

فَاتَّكُم بِشَيْءٍ وَقَرَفِي صَدْرِهِ»، أو كما قال ⁽¹⁾، ولذلك عدلهم الله سبحانه فقال: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ ⁽²⁾ ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ ⁽³⁾، فوصفهم الله سبحانه وأخبر بها هو عليه حالهم في نفس الأمر، فقال: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ الآية ⁽⁴⁾. كما في قوله تعالى: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ ⁽⁵⁾. وذلك إخبار عن الوقوع لا عن الجواز، ثم ذلك حال أغلبهم وأكثرهم لا كلهم بدليل قضية ماعز [ص 237] ونحوها، وكذلك قال/القرافي في أنها الأصل فيهم عملاً بالغالب.

والحاصل أن الذي تدل عليه الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، كقوله عليه السلام: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، قَوْلَ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَتَقَفَ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا فَمَا أَذْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ» ⁽⁶⁾. هو أنهم في حالهم على المنهج القويم،

(1) لا أصل له مرفوعاً، قاله الألباني في السلسلة الضعيفة، ج 2 ص: 378.

(2) آل عمران، الآية: 110.

(3) البقرة، الآية: 142.

(4) الفتح، الآية: 29.

(5) آل عمران، الآية: 110.

(6) أخرجه البخاري عن أبي سعيد الخدري في المناقب، كتاب فضائل أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ج 3 ص 12: رقم الحديث: 3673. وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة، ومن حديث أبي سعيد الخدري في كتاب الفضائل، باب تحريم سب الصحابة، وسبب وروده عنده أن خالد بن الوليد كان بينه وبين عبدالرحمن بن عوف شيء فسيه خالد. قال العراقي معلقاً على هذا الحديث: (إذا نهي الصحابي عن سب الصحابي، فغير الصحابي أولى بالنهي عن سب الصحابي): التقييد والإيضاح، ص 261.

وذلك شيء حصل لهم لقوة معارفهم ببركة الرسول الكريم، وذلك لا يدل على استحالة العصية في حقهم شرعاً، وإنما الباري سبحانه بمحض فضله وكرمه سلك بهم أحد المسلكين الجائزين، ووقفهم إليه، ولأجل هذا والله أعلم، نفى شهاب الدين عنهم العصمة.

فإن قلت: أليس أنا مأورون بالاعتداء بهم لقوله عليه السلام: «اقتدوا بالذين من بعدي، أبي بكر وعمر»⁽¹⁾. وقوله عليه السلام: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اقتديتم»⁽²⁾. فإذا أمرنا بالاعتداء بهم على نحو ما أمرنا باتباع النبي عليه السلام لزم من ذلك أن تجب لهم العصمة كما وجبت للأنبياء، وبيانه على ما قرره الإمام السنوسي⁽³⁾ وغيره، هو أنهم لو جازت المعصية في حقهم، لكنا مأمورين بها⁽⁴⁾.

(1) أخرجه الترمذي في سننه ص: 831، من حديث حذيفة بن اليمان كتاب المناقب، وصححه الألباني. وابن ماجه في سننه ج 1 ص: 73، تحقيق الأرناؤوط، وقال: حسن بشواهد وأخرجه غيرهما.

(2) أخرجه البيهقي في (المدخل إلى السنن الكبرى) وقال هذا حديث متنه مشهور وأسانيده ضعيفة، لم يثبت في هذا إسناد والله أعلم. ج 1 ص: 145. كما حكم الألباني على هذا الحديث بالوضع، لأن في إسناده سلام بن سليم الطويل وهو مجمع على ضعفه، وابن خراش قال فيه: كذاب. وقال فيه ابن حبان: روى أحاديث موضوعة. (السلسلة الضعيفة) ج 1 ص: 144 رقم الحديث: 58.

(3) هو أبو عبدالله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، العلامة المتفنن، صاحب الكتب العقيدية المشهورة، (الكبرى) و(الصغرى) و(شرح صغرى الصغرى)، ت 895 هـ. ترجم له التبتكي في نيل الابتهاج ترجمة مطولة، ص: 563، وما بعدها، معجم أعلام الجزائر لنويض، ص: 180.

(4) ذكر هذا السنوسي في عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى، ص: 250.

وبيان الملازمة هو أن الشارع أمر باتباعهم والاقتداء بهم على حسب ما سمعت، واللازم باطل والملزوم كذلك، وإذا بطل جواز المعصية في حقهم ثبت نقيضه وهو استحالتها وذلك عين العصمة التي أنكرت أن تكون واجبة في حق الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

قلت: مسألة العصمة علمية اعتقادية، ولا يتمسك فيها بأخبار الأحاد⁽¹⁾، وإنما يتمسك فيها بالقواطع من الكتاب والمتواتر من الأخبار، ومسألة الصحابة ليس فيها قاطع وإنما وردت فيها آحاد⁽²⁾.

وقد اختلف الأصوليون في قول الصحابي، هل هو حجة على غير الصحابة أم لا؟

ولو كانوا معصومين للزم أن يكون قولهم حجة وفاقاً كما هو الشأن في حق النبي الذي وجبت عصمته وهذا ظاهر⁽³⁾.

(1) هذا الذي ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللهُ في عدم الأخذ بأخبار الأحاد في العقيدة هو الرائج عند المتأخرين، أما العلماء المتقدمون، فبعضهم ذكر الإجماع على الأخذ بها، قال ابن عبد البر في التمهيد بعد ذكره كلام العلماء في خبر الواحد، هل يفيد العلم أو الظن: وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده على ذلك جماعة أهل السنة. (موسوعة شروح الموطأ) ج 1 ص: 303، يراجع (أصل الاعتقاد) للأشقر، حول هذه المسألة.

(2) وهذه الأحاد ليس فيها ما يدل على عصمتهم.

(3) قال الغزالي مثل هذا في المستصفى، عند تعرضه لحجية قول الصحابي، المستصفى، ج 2

ولنرجع للمقصود من ذكر ما للناس في عدالة الصحابة، فنقول قد سمعت ما ذكره القرافي واقتصر عليه من عدالتهم إلا عند قيام المعارض، وما ذكره ابن الصلاح من عدالتهم واقتصر عليه وحكى فيه إجماع من يعتد بإجماعه.

وأما أبو عمرو بن الحاجب فقال في أصوله⁽¹⁾: (مسألة الأكثر على عدالة الصحابة)، وقال: (2) كغيرهم،⁽³⁾ وقيل إلى حين الفتن فلا يقبل الداخلون، لأن الفاسق غير معين⁽⁴⁾ وقالت المعتزلة: عدول إلا من قاتل علينا لنا⁽⁵⁾ ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾⁽⁶⁾ «أَصْحَابِي كَالنَّجْمِ»⁽⁷⁾، وما تحقق بالتواتر عنهم من الجحد في الامتثال، وأما الفتن فَتَحْمَلُ على اجتهادهم، ولا إشكال بعد ذلك على قول المصوِّبة⁽⁸⁾ وغيرهم.

قال بعض شراحه⁽⁹⁾: جمهور الأمة وأهل الحق على عدالة الصحابة كافة، وقد

(1) المختصر، ج 1 ص: 592، وما بعدها.

(2) كذا في الأصل، والصواب (وقيل) لبيان: الأول أن المعنى غير مستقيم، الثاني: أن العبارة هكذا في المختصر.

(3) وصف الباجي أصحاب هذا الرأي بالمتبعة. أحكام الفصول، ج 1 ص: 380.

(4) قال الزركشي في حق ما سوى القول الأول (وكل هذه الأقوال باطلة، والصحيح الأول، وعليه جمهور السلف والخلف)، (البحر المحيط) ج 4 ص: 300. وكذا قال ابن قاضي الجبل، ذكره عنه الفتوح في شرح الكوكب المنير، ج 2 ص: 486.

(5) أي من حججنا وأدلتنا.

(6) كذا في الأصل، والآية التي استدلل بها ابن الحاجب هي ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾ من سورة الفتح، أما هذه فهي في سورة التحريم. الآية: 8.

(7) سبق تخريج الحديث.

(8) هم القائلون بأن كل مجتهد في الظنيات مصيب.

(9) لم نقف عليه في الشروح الموجودة عندنا.

شهد الله سبحانه ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد التهم، وبذلك تشهد أحوالهم ولو لم يرد نص فيهم⁽¹⁾، فمن شهادته سبحانه: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ»، «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا» والآيتان خطاب مع الموجودين حينئذ «لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ»⁽²⁾ «وَالسَّيْفُونَ الْأَوَّلُونَ»⁽³⁾ «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ»⁽⁴⁾ «حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»⁽⁵⁾ وهو كثير.

[ص 238] ومن السنة: / قوله عليه السلام: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي»⁽⁶⁾ وقال: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فَمَا أَذْرَكَ مَدًّا أَحَدِهِمْ وَلَا تَصِفُهُ»⁽⁷⁾ وقال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى اخْتَارَ لِي أَصْحَابًا» الحديث⁽⁸⁾، «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ»⁽⁹⁾، والأحاديث فيه كثيرة، فما عسى أن

(1) ذكر مثل هذا الخطيب البغدادي في الكفاية، ج 1 ص: 187، ونقله عنه ابن حجر في الإصابة مستحسناً، ج 1 ص: 24.

(2) الفتح، الآية: 18.

(3) التوبة، الآية: 101.

(4) سورة الفتح آية: 29.

(5) الأنفال، الآية: 65.

(6) رواه البخاري في الصحيح في كتاب الأيمان والنذور، باب إثم من لا يفي بالنذر، ج 4 ص: 228، ومسلم في كتاب الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ج 4 ص: 1994، وكلاهما رواه من حديث عمران بن حصين.

(7) جزء من حديث أبي سعيد الخدري، سبق تخريجه.

(8) الحديث ضعيف أخرجه الخطيب في الكفاية، ج 1 ص: 186، وذكره ابن عراق الكناي في تنزيه تنزيه الشريعة، ج 2 ص: 24، و وضعه الألباني في الضعيفة، ج 7 ص: 34.

(9) سبق تخريجه.

ترى فيمن زكاهم رب العزة ورسوله على أنه لو لم يرد ذلك لكان ما علم وقطع به من حالهم وبذلهم النفوس والأموال ومُعَادَاتِهِمُ الْقَرَابَةَ وَالْأَهْلِينَ وَالْأَخِلَاءَ وَمُقَاتَلَتِهِمْ إِيَّاهُمْ كُلُّ ذَلِكَ فِي نُصْرَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ كَافِيَا فِي هَذَا الْمَطْلَبِ⁽¹⁾، وقال قوم: (هم كغيرهم من الأمة، فَيَبْتَخُتُ عَنْ عِدَالَتِهِمْ وَخِلَافِهَا). وقال آخرون: (هم عدول كلهم إلى ظهور الفتنة).

وحكى القاضي⁽²⁾ في تمام هذا القول: (إن الساعي في الفتنة ساقط فإذا اختلطوا بأهل النزاهة فلا بد من البحث).

[تعديل الصحابة وتجريحهم]

وقال جمهور المعتزلة: عائشة، وطلحة، والزبير، وجميع أهل العراق مجروحون بقتل الإمام، وقال قوم من قدماء المعتزلة: علي وطلحة والزبير ردت شهادتهم مجتمعين ومفترقين يريد وأتباعهم في الفتنة.

وقال آخرون: تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَاحِدِ إِذَا لَمْ يَتَعَيَّنِ الْمَخْطُوعُ عِنْدَنَا فَإِذَا اجْتَمَعَ الْفَرِيقَانِ فِي شَهَادَةِ رَدِ لَاشْتِغَالِهِمَا عَلَى مَخْطِئِ قِطْعًا، وتوقف قوم في عثمان وقتلته⁽³⁾، وقد نقل المصنف بعض هذا الخلاف، وذلك ظاهر من كلامه، وقولهم في القول الثالث:

(1) نفس هذا ذكره الغزالي في المستصفى، ج 2 ص: 258.

(2) لا أدري عن أي قاض يتحدث المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، لأن هذا الكلام غير موجود في كتابي ابن الحاجب، لا في (المتهى) ولا في (المختصر).

(3) قال الغزالي بعد حكاية هذه الأقوال الباطلة في حق من عدلهم علام الغيوب: (وكل هذا جراءة جراءة على السلف على خلاف السنة). (المستصفى)، ج 2 ص: 260، والظاهر أنه لا يقصد بالسنة معناها عند الفقهاء، وإنما يقصد الطريقة بمفهومها العام الشامل، التي من سال عنها ضَلَّ وَزَاغَ وَانْحَرَفَ.

عدول إلى حين الفتن، ظاهره أن ما شهدوا به قبل الفتن، ورووه، يمضي، ولا يرد بدخولهم في الفتنة، وذلك مما يدل على بطلان ذلك القول، فإن الدخول في الفتنة إن لم يكن جُرْحَةً لم يضر، وإن كان فليرد به ما تقدم عليه كما هو الحكم فيمن ظهرت جرحته⁽¹⁾.

وأما استدلال المصنف للقول الأول فقد قدمنا القول واستدلالة وأخذنا عن ذلك كسائر الأقوال تشريفاً للقول الأول عليها، ولما كان المخالفون يستدل بعضهم على الجرح بالفتن تعرض المصنف للجواب عنها فقال: وهو الحق ويحمل على اجتهداهم أي يعتقد أنهم اجتهدوا وإن كان كل فريق عمل على ما أداه إليه اجتهداه؛ إذ هو الواجب عليه سواء قلنا بالتصويب أو بالتخطئة⁽²⁾؛ لأننا إن قلنا بالتصويب فواضح، وإن قلنا بالتخطئة فلا تفاقمنا على أن حكم الله في حق المخطئ ما أداه إليه خطؤه في الفروع، والمسألة فروعية.

فقد نقل المسطاسي في شرحه⁽³⁾ على التنقيح عن الباجي⁽⁴⁾ عند نقله قول المبتدعة

(1) وما يدل على بطلانه أيضاً إجماع الأمة على قبول أحاديث جميع الصحابة في جميع العصور، ولم يثبت عن أحد من المحدثين رد حديثاً عن أحدهم بزعم أنه خالف الفتن.

(2) هذه المسألة أصولية، وهي مسألة هل الحق يتعد في مسائل الاجتهاد؟ يراجع البحر المحيط، للزركشي، ج 6 ص: 234، وما بعدها، مجموع الفتاوى لابن تيمية، ج 19 ص: 110.

(3) الكتاب عبارة عن تلخيص لشرح القرافي على التنقيح وهو لأبي زكريا يحيى بن أبي بكر المسطاسي القاسي وقد أضاف إليه بعض الإضافات من: شرح القرافي على المحصول المسمى بالفائس، ومن كتاب الإحكام للأكدي، وكتاب أحكام الفصول للباجي ولا يزال الكتاب مخطوطاً حتى الآن، وتوجد منه نسخة خطية بمكتبة الجامع الكبير بمكناس برقم (352).

(4) الباجي: هو القاضي أبو الوليد، سليمان بن خلف التميمي، النظار، العلامة المتفنن، الحافظ المتفق على جلالته، وهو من المغاربة الذين رحلوا إلى المشرق، واستمرت رحلته ثلاث عشرة سنة، وعمن أخذ عنه العلم، الحافظان: الخطيب البغدادي، وابن عبد البر، وكنا أسن منه. الصلة لابن بشكوال، ج 1 ص: 317، (شجرة النور الزكية) لابن مخلوف، ج 1 ص: 120.

أن حال الصحابة كحال غيرهم، قال: (وهو قول باطل؛ لأن الله تعالى قد عدلهم في كتابه، وعلى لسان نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذكر الآيات السابقة والأحاديث في تعديلهم، ثم قال: فلذلك كان يقبل تعديل من لا يخبر إلا على الظاهر، فكيف يَتَعَدَّلُ مَنْ يَعْلَمُ الظَّاهِرَ وَالْبَاطِنَ، ولأن العدالة إنما تعلم بالأعمال الصالحة، ولا عمل أفضل من أعمالهم، فإذا لم تصح عدالتهم، لم تصح عدالة غيرهم، وأما الآخرون فاحتجوا بالحروب التي وقعت بينهم، وسفك الدماء، أخرج بعضهم عن العدالة، فوجب الفصح عن حال الراوي حتى تعلم سلامته.

والجواب أن الذي صدر منهم إنما كان على وجه التأويل والاجتهاد في الدين⁽¹⁾.

/وقد اختلف العلماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هل كل مجتهد مصيب؟ أو المصيب واحد؟ والآخر 239
معذور، بل هو مأجور على اجتهاده، كما ورد في الحديث⁽²⁾، وأجمعوا على أن كل ما غلب على ظن المجتهد فهو حكم الله في حقه، فكل فريق من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يرى أن فرضه ما أدى إليه اجتهاده وغلب على ظنه، فبطل ما تعلقوا به والحمد لله.

[اعتراضات المصنف في عدالة الصحابة ورده لها]

فَتَحَصَّلَ مِنَ النُّقُولِ السَّابِقَةِ أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَرَى أَنَّ الصَّحَابَةَ كُلَّهُمْ عَدُولٌ، وَلَا يَسْتَنِي، بَلْ يَحْكِي إِجْمَاعٌ مِنْ يَعْتَدِ بِإِجْمَاعِهِ عَلَى ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

(1) ذكر الباجي مثل هذا في أحكام الفصول في أحكام الأصول، ج 1 ص: 380.

(2) إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر. أخرجه البخاري، ج 4 ص: 372، ومسلم، ج 3 ص: 1342. من حديث عمرو بن العاص.

السنوسي في شرح الكبرى أيضا⁽¹⁾، ومنهم من يقول: إنهم كلهم عدول إلا عند قيام المعارض، وهو القرافي كما سبق.

فإن قلت: نَقُلْ مَنْ يَنْقُلُ الإِجْمَاعَ فِي الْمَسْأَلَةِ ولا يستثنى مشكل، فإن المسألة ذات خلاف كما عرفت مما سبق من نقل الأصوليين، ويشكل أيضا بأن في الصحابة من حُدَّ كَمِسطَح⁽²⁾ وَمَاعِز⁽³⁾ وَالْعَامِدِيَّة⁽⁴⁾، فكيف تتحقق عدالة كل فرد فرد مع ما سبق فضلا عن كونها مجمعا عليها؟

قلت: ويجاب عن الأول بأن مراد من نقل الإجماع إجماع أهل السنة وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لا مطلقا، ولذلك يقولون: إجماع من يعتد بإجماعه احترازا عن خلاف المبتدعة، وكأنه بنى على أن خلاف المبتدعة لا يتوقف عليه الإجماع، وهو أحد القولين عند

(1) قال: والصحابة كلهم أئمة عدول، هذا هو الذي عليه جمهور العلماء والمحققون من أهل الأصول، وأن كل من ثبتت صحبته فلا يسأل عن عدالته، ولا يتوقف في روايته، عرف أو لم يعرف،... وفي المسألة أقوال أخر غير مرضية. (عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى) ص: 281.

(2) هو: مسطح بن أثانة بن عباد بن المطلب، واسمه عوف، وأما مسطح فهو لقبه وهو صحابي جليل، ممن شهد بدرًا، وقصته مع أبي بكر مشهورة، حينما خاض مع أهل الإنك. أسد الغابة، ج 5 ص: 150، الإصابة لابن حجر، ج 10 ص: 139.

(3) هو الصحابي الجليل ماعز بن مالك الأسلمي، معدود في المدنيين، وهو الذي اعترف على نفسه بالزنا تأثبا منيا وكان محصنا، فرجم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. روى عنه ابنه عبدالله حديثا واحدا، الاستيعاب، لابن عبد البر، ص: 686.

(4) مختلف في اسمها، قال النووي: المرأة الغامدية التي زنت اسمها سبيمة، وقيل أيبة، ذكرها الخطيب. تهذيب الأسماء واللغات، ج 2 ص: 373. إلا أن ابن حجر في الإصابة، ج 10 ص: 460، لما ترجم لسبيمة القرشية ذكر حديثا عن عائشة أنها سمعت سبيمة هذه تطلب من الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يقيم عليها الحد، لكنه ضعفه.

الأصوليين⁽¹⁾. ومن قال: إنه قول أكثر الأمة وأهل الحق بنى على القول الآخر للأصوليين من اعتبار وفاق المبتدعة، حتى إن الإجماع لا ينعقد بدونه⁽²⁾، وعدم الاعتداد به في مسألة عدالة الصحابة هو الحق الذي يَجِبُ أَنْ يُعَوَّلَ عَلَيْهِ، لتزكية الله ورسوله لهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَيُجَابُ عَلَى الإشكال الثاني: بأن مرادهم يجب أن يكون ممن لم يظهر منه مثل ما ظهر من مسطح ونحوه، ولا ينبغي أن يحمل كلامهم إلا عليه، وإنما لم يُصَرِّحُوا بالاستثناء نظرا إلى الأغلب، لأن من صدر منه ذلك قليل جدا، فلا يقدح لقلته في الكلية المنظور فيها إلى الجَمِّ الغفير، ولأجل إرادة الاستثناء، قال الشهاب القرافي في (شرح التنقيح): ومعنى قول العلماء الصحابة رضوان الله عليهم عدول أي الذين كانوا ملازمين له المهتدين بهديه عليه السلام، وهذا هو أحد التفاسير للصحابة، وقيل: الصحابة من رآه ولو مرة، وقيل من كان في زمانه، وهذان القسمان لا تُلْزَمُ فيهما العدالة مطلقا، بل فيهم العدل وغيره، بخلاف الملازمين له عليه السلام، وفاضت عليهم أنواره، وظهرت فيهم بركته وآثاره، وهو المراد بقوله عليه السلام «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمْ أَتَدَبَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»⁽³⁾.

(1) ذكره الزركشي عن غير واحد، منهم الإمام مالك، رواه أشهب عنه، كما حكى عن أبي ثور أن هذا مذهب أهل الحديث، وقال ابن القطان: الإجماع عندنا إجماع أهل العلم، فأما من كان من أهل الأهواء فلا مدخل له فيه، البحر المحيط، ج 4 ص: 47.

(2) قال الغزالي في المستصفى: ج 2 ص: 332، المبتدع إذا خالف لم ينعقد الإجماع دونه إذا لم يكفر.

(3) شرح تنقيح الفصول ص: 281.

قلت: ولهذا قال مستثنيا (إلا عند قيام المعارض)⁽¹⁾، احترازا من زنى ماعز كما سبق، ويمكن أن يجاب أيضا بأن مرادهم بقوله كلهم عدول، أي بحسب الأصالة وعدم السؤال عنهم، نظرا إلى الأغلب أيضا، وانظر هل يُجَابُ بِأَنَّ مُرَادَهُمْ مِنْ يُرْوِي عَنْهُ وَأَخَذَ عَنْهُ، فلا يحتاج إلى البحث عنهم كما يبحث عن غيرهم ليظهر صحة المروى عنهم، وحيث نقول: من لم يلازمه بل من لم يرو عنه لا يتعرض له بالنسبة إلى الرواية، وفيه نظر، لأنه وإن لم يرو عنه فعدالته أيضا يحتاج إليها في الشهادة وفي تولية المناصب التي يحتاج إليها في الدين، وانظر هل يرد على القرافي في قوله: /إن مراد العلماء في قولهم الصحابة عدول الملازمون له، أن مسطحاً لا يسلم عدم ملازمته له عليه السلام، فإنه من أهل بدر، ويجاب بأن القرافي لم يقتصر على الملازمة بل زاد على ذلك أن قال المهتدون بهديه، وظاهر أن هذا التقيد فيه زيادة على مجرد الملازمة، وعلى أن الأولى عدم التعريض لمن قال فيه الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ﴾ الآية⁽²⁾.

(1) ولا معارض بحمد الله، وما ذكره القرافي رَحِمَهُ اللهُ، لا ينقض عدالة من ذكر، لأنه لا أحد يسلم من الذنب، لكن القضية في الإصرار عليه أو عدم التوبة منه، وإلا فكيف يجاب عن حديث لقد ثابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسمتهم، كما في صحيح مسلم في قصة الزانية التي رجعت وأراد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يصلي عليها، فاستشكل ذلك عمر. وكذا غيره من الأحاديث. قال الإمام الغزالي رَحِمَهُ اللهُ تعالى: والذي عليه سلف الأمة وجواهر الخلف، أن عدالتهم معلومة بتعديل الله عَزَّ وَجَلَّ وثناؤه عليهم في كتابه، أن يثبت بدليل قاطع ارتكاب واحد لفسق مع علمه به، وذلك مما لا يثبت، فلا حاجة لهم إلى التعديل... فأي تعديل أصح من تعديل علام الغيوب سبحانه، وتعديل رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. المستصفي، ج 2 ص: 257.

وقال في شأن البدرين رسوله: «وَمَا يُذْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ⁽¹⁾ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فقال: اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»⁽²⁾ وَأَنَا أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ ذَلِكَ.

وأقول: هذا ما تيسر لي الآن في مسألة عدالة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ونفعنا بهم آمين، ووقانا ببركتهم من شر الفتن ما ظهر منها وما بطن، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وقائد الغر المحجلين والسلام على من يقف عليه من الإخوان.

(1) كذا في الأصل وما اطلعت عليه من الروايات للحديث فيها كلمة (لعل).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع متفرقة منها في كتاب المغازي باب فضل من شهد بدرا، ج 4 ص: 87، والحديث سبب وروده ما فعله حاطب بن أبي بلتعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهَمَّ عمر بقتله، فخطب الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عمر قائلا: أليس من أهل بدر؟ فقال: لعل الله... الخ. ومسلم في صحيحه أيضا في كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ج 4 ص: 1941، كلاما من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأخرجه غيرهما. وفي نهايته عند البخاري، فدمعت عينا عمر وقال: الله ورسوله أعلم. وهذا الحديث العظيم فيه رسالة قوية ودلالة واضحة وحجة ساطعة على بطلان منهج بعض القاصرين الذين يتقصون بعض الصحابة بسبب ما حصل منهم من ارتكاب بعض الذنوب.

الفهارس العامة

✿ فهرس الآيات

✿ فهرس الأحاديث

✿ فهرس القواعد والكلبيات

✿ فهرس الأعلام

✿ فهرس المصادر والمراجع

✿ فهرس الموضوعات

فهرس الآيات

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾	142	البقرة	55-68-72 64
﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾	110	ال عمران	64-68-72
﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾	110	ال عمران	68
﴿حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	65	الأنفال	72
﴿وَالسَّيْفُونَ الْأَوَّلُونَ﴾	101	التوبة	72
﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	18	الفتح	72
﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾	29	الفتح	64-68-72
﴿وَلَا يَأْتِلْ زُولُوا أَفْضَلُ مِنْكُمْ﴾	22	النور	78
﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾	24	الفرقان	53
﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾	28	فاطر	67
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾	8	التحریم	71

فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
77-72-71-69	أصحابي كالنجوم.
79	اعملوا ما يشتم، فقد غفرت لكم وأنا أستغفر الله من ذلك.
69	افتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر.
58	الحياء كله خير.
58	الحياء لا يأتي إلا بخير.
58	الحياء من الإيمان.
72	إن الله تعالى اختار لي أصحاباً.
72	خيركم قرني.
68-64	لا تسبوا أصحابي.
79	لا تمنعوا الحكمة أهلها فتظلموها.
72	لو أن أحدكم أنفق مثل أحد.
72	وما يذرك أن الله اطلعكم على أهل بدر.
62	لا صغيرة مع الإصرار ولا كبيرة مع الاستغفار.

61	كل ما ورد في الكتاب والسنة لعنة فاعله والتشديد في الوعيد عليه فهو كبيرة
61	كل معصية فيها حد فهي كبيرة
62	لا صغيرة مع الإصرار ولا كبيرة مع الاستغفار
61	لا يقال في معصية الله صغيرة نظراً إلى من عصى بها
63	لكل قوم عدول
60	ليس العدل في الصدر الأول كالعدل فيما بعده
60	ليس العدل في الحاضرة كالعدل في البادية
75	هل كل مجتهد مصيب أم المصيب واحد
70	وإذا بطل جواز المعصية في حقهم ثبت نقيضه وهو استحالتها
70	واللازم باطل والملزوم كذلك

79-78	القرافي
75	المسطاسي
50	سعيد بن المسيب
74	طلحة
74	عائشة
74	عثمان
73-71	علي
69-65	عمر
78-76-68-65	ماعز
50	جرير بن عبد الله البجلي
78-77-76	مسطح

فهرس المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.
2. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، (ت 671هـ). تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي ط مؤسسة الرسالة بيروت ط 1 سنة 1427هـ 2006م.
3. البحر المحيط لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، (ت 745هـ). تحقيق عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 سنة 1413هـ، 1993م.
4. الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، (ت 256هـ). تحقيق حب الدين الخطيب، محمد فؤاد عبدالباقى، قصي. حب الدين الخطيب، المطبعة السلفية بالقاهرة، ط 1 سنة 1400هـ.
5. صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج، (ت 261هـ). تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى، توزيع دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 سنة 1412هـ 1991م.
6. سنن الترمذي للإمام محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، (ت 279هـ). تعليق الألباني وعناية مشهور بن حسن آل سلمان. ط مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض ط 1.
7. السنن للإمام أبي عبدالله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، (ت 273هـ). تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط مؤسسة الرسالة العالمية سورية، ط 1/1430هـ 2009م.
8. المدخل إلى السنن الكبرى، للمحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، (ت 458هـ). تحقيق د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، طبعة مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط 2 سنة 1420هـ.
9. الفردوس بمأثور الخطباء، للدليمي، (ت 509هـ). ط دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 سنة 1406هـ 1986م.
10. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناي (ت 963هـ). تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، عبدالله محمد الصديق، ط دار الكتب العلمية، ط 2 سنة 1401هـ 1981م.

11. مختصر المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني، (ت 1166هـ). تحقيق د محمد بن لطفي الصباغ ط المكتب الإسلامي بيروت ط 4 سنة 1409هـ 1989م.
12. السلسلة الضعيفة، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، ط 1 سنة 1425هـ.
13. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للأمام أبي العباس أحمد بن عمر ابن إبراهيم القرطبي، (ت 656هـ). تحقيق كل من محيي الدين ديب مستو، أحمد محمد السيد، يوسف علي بدوي، محمود إبراهيم بزال، ط دار ابن كثير.
14. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكرياء يحيى بن شرف النووي، (ت 676هـ). المطبعة المصرية بالأزهر، ط 1 1347هـ 1929م.
15. فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت 856هـ). تحقيق عبدالقادر شيبه الحمد، طبع على نفقة الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود.
16. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي، (ت 463هـ). تحقيق أبو إسحاق إبراهيم بن مصطفى الدمياطي. الناشر دار الهدى بمصر، ط 1 سنة 1423هـ 2003م.
17. جامع بيان العلم وفضله، للإمام أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، (ت 463هـ). ت أبي الأشبال الزهيري، ط دار ابن الجوزي بالسعودية، ط 1 سنة 1414هـ 1994م.
18. مقدمة ابن الصلاح، للإمام تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، (ت 643هـ). تحقيق د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، طبعة دار المعارف، القاهرة.
19. تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة، للإمام الحافظ صلاح الدين خليل بن كيلكلدي بن عبدالله العلائي، (ت 761هـ). تحقيق محمد سليمان الأشقر، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1 سنة 1991م.
20. التقييد والإيضاح، شرح مقدمة ابن الصلاح، للحافظ زين الدين عبد الرحيم ابن الحسين العراقي، (ت 806هـ). وبذيله المصباح على مقدمة ابن الصلاح لمحمد راغب الطباخ.
21. تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر

- السيوطي، (ت 911هـ).
22. اعتنى به دمازن بن محمد السرمائي، ط دار ابن الجوزي بالسعودية، ط 1 سنة 1431هـ.
23. اليواقيت والدور شرح نخبة الفكر، لمحمد عبد الرؤوف المناوي، (ت 1031هـ). تحقيق أبي عبدالله ربيع بن محمد السعودي، الناشر مكتبة الرشد بالرياض.
24. قواطع الأدلة في أصول الفقه للإمام أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني الشافعي، (ت 489هـ). تحقيق د. عبدالله بن حافظ بن أحمد الحكمي، ط مكتبة التوبة بالسعودية، ط 1 سنة 1419هـ.
25. إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، (ت 474هـ). تحقيق عبد المجيد التركي، ط دار الغرب الإسلامي، ط 2 سنة 1415هـ 1995م.
26. المستصفى من علم الأصول، للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، (ت 505هـ). تحقيق د. حمزة بن زهير حافظ.
27. الإحكام في أصول الأحكام، لملي بن محمد الأمدي، (ت 631هـ). تعليق الشيخ عبدالرزاق عفيفي، ط دار الصميعي للنشر والتوزيع بالرياض، ط 1 سنة 1424هـ 2003م.
28. مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، للإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب، (ت 646هـ). تحقيق دندير هادو، ط دار ابن حزم، بيروت، ط 1 سنة 1427هـ 2006م.
29. شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، للإمام شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، (ت 684هـ). ط دار الفكر، بيروت، ط 1424هـ 2004م.
30. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، (ت 771هـ). تحقيق علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، طبعة عالم الكتب.
31. رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، لأبي علي حسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي، (ت 899هـ). تحقيق أحمد بن محمد السراح، عبد الرحمن الجبرين. ط مكتبة الرشد بالرياض، ط 1 سنة 1425هـ 2004م.
32. الثمار اليونان على جمع الجوامع، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى، (ت 905هـ). تحقيق

- محمد بن العربي الهلالي اليعقوبي. من منشورات وزارة الأوقاف المغربية، ط 1427 هـ - 2006 م.
33. المذهب في علم أصول الفقه المقارن، د. عبدالكريم بن علي النملة، ط مكتبة الرشد، الرياض، ط 1420 هـ 1999 م.
34. مشاهير علماء الأمصار، للإمام أبي حاتم محمد بن أحمد بن حبان البستي، (ت 354 هـ). تعليق مجدي بن منصور بن سيد الشوري، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 سنة 1416 هـ 1995 م.
35. طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الشافعي، (ت 476 هـ). تحقيق إحسان عباس، ط دار الرائد العربي بيروت.
36. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، للمحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر القرطبي، (ت 463 هـ). عناية عادل مرشد، ط دار الأعلام، الأردن، ط 1 سنة 1423 هـ 2002 م.
37. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن أبي بكر بن خلكان، (ت 681 هـ). تحقيق د. إحسان عباس، ط دار صادر بيروت.
38. أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن عز الدين بن الأثير علي بن محمد الجزري، (ت 630 هـ) علي محمد معوض، عادل أحمد عبدالموجود، ط دار الكتب العلمية، بيروت.
39. طبقات علماء الحديث، للإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي، (ت 744 هـ). تحقيق أكرم البوشي، إبراهيم الزريق، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2 سنة 1417 هـ 1996 م.
40. سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (ت 748 هـ). أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3 سنة 1405 هـ 1985 م.
41. الإصابة في تمييز الصحابة، للمحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت 856 هـ). تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط 1 سنة 1429 هـ 2008 م.
42. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف ابن تغري بردي، (ت 874 هـ). بتعليق محمد حسين شمس الدين، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 سنة 1413 هـ 1992 م.

43. الفتح المبين في طبقات الأصوليين، للشيخ عبدالله مصطفى المراغي، ط 1366 هـ 1947 م، الناشر محمد علي عثمان.
44. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف، ط المكتبة السلفية بمصر، ط سنة 1349 هـ.
45. الإعلام بمن حل مراكش وأغيات من الأعلام، للعباس بن إبراهيم السملالي، راجعه عبدالوهاب بن منصور، ط المطبعة الملكية بالرباط، ط سنة 1413 هـ 1993 م.
46. صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر، لمحمد بن الحاج بن محمد الصغير الإفرائي، تحقيق د. عبدالمجيد خيالي، ط مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 1 سنة 1425 هـ 2004 م.
47. نيل الابتهاج بتطريز الدياتج، لأحمد بابا التنيكي، (ت 1036 هـ). منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط 1 سنة 1989 م.
48. سوس العالمة، لمحمد المختار السوسي، مطبعة فضالة المحمدية، ط سنة 1380 هـ 1960 م.
49. الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي، ذ. محمد حجي، المطبعة الوطنية بالرباط، ط 1384 هـ 1964 م.
50. الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، (ت 328 هـ). تحقيق د. حاتم صالح الضامن، ط دار الشؤون الثقافية العامة بالعراق، ط 2 سنة 1987 م.
51. المغرب في ترتيب المغرب، للإمام اللغوي أبي الفتح ناصر الدين المطرزي، (ت 610 هـ). تحقيق محمود فاخوري، عبدالمجيد مختار، الناشر مكتبة أسامة ابن زيد، سورية، ط سنة 1399 هـ 1979 م.
52. النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، (ت 606 هـ). بإشراف علي بن حسن الحلبي الأثري، ط دار ابن الجوزي بالسعودية، ط 1 سنة 1421 هـ.
53. المصباح المنير، للعلامة أحمد بن محمد الفيومي الحموي، (ت 770 هـ). ط دار الغد الجديد بالقاهرة، ط 1 سنة 1428 هـ 2007 م.
54. معجم التعريفات، لعلي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، (ت 816 هـ). تحقيق محمد صديق المنشاوي، ط دار الفضيلة بمصر.

55. القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (ت 817هـ).
أشرف على تحقيقه محمد نعيم العرقسوسي، ط مؤسسة الرسالة، ط 8 سنة 1426هـ/2005م.
56. الكليات، لأبي البقاء، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، (ت 1094هـ). تحقيق عدنان درويش، محمد المصري، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2 سنة 1419هـ/1998م.
57. الاعتصام، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطي الشاطبي، (ت 790هـ). تحقيق سليم بن عيد الهلالي، ط دار ابن عفان السعودية، ط 1 سنة 1412هـ/1992م.
58. عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى، لأبي يعقوب محمد بن يوسف السنوسي، (ت 895هـ)، طبعة جريدة الإسلام، مصر، ط سنة 1316هـ.
59. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه للسبكي 1/567 دار الكتب العلمية
60. فقه النوازل في سوس، قضايا وأعلام، للدكتور الحسن العبادي منشورات كلية الشريعة بأكادير، مطبعة النجاح الجديدة، طبعة أولى سنة 1420هـ/1999م.
61. الفوائد الجمة بإستناد علوم الأمة، عبدالرحمن التهانوتي، تحقيق د. اليزيد الراضي، تقديم محمد المنوني، دار الكتب العلمية، بيروت.
62. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، لأحمد الناصري، دار الكتب.
63. وفيات الرسموكي الطبعة الأولى 1408هـ/1988م.
64. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد المحيي، دار صادر بيروت.
65. فهارس علماء المغرب من النشأة إلى غاية القرن الثاني عشر للهجرة منهجيتها تطورها، للدكتور عبدالله الترغي، الطبعة الأولى 1420/1999.
66. المعسول محمد المختار السوسي، مطبعة النجاح الجديدة، 1380هـ/1960م.
67. معجم البلدان لياقوت الحموي، دار الفكر - بيروت.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
5	تقديم السيد الأمين العام.....
11	مقدمة التحقيق.....
13	ترجمة المؤلف.....
التعريف بالكتاب	
31	عدالة الصحابة بين الأصوليين والمحدثين.....
33	تعريف الصحابي عند المحدثين.....
36	نسبة المخطوط إلى صاحبه.....
37	منهجه في الرسالة ومصادره فيها.....
41	نماذج مصورة من المخطوط.....
النص المحقق	
47	مقدمة المؤلف.....
47	بيان سبب تأليف الرسالة.....
48	قاعدة ذهنية ذكرها المؤلف قبل جوابه.....

49 حقيقة الصحابي
55 حقيقة العدالة
62 فائدة
63 الصحابة كلهم عدول
66 الصحابة بين العدالة والعصمة
73 تعديل الصحابة وتجريحهم
75 اعتراضات المصنف في عدالة الصحابة ورده لها
الفهارس العامة	
83 فهرس الآيات
84 فهرس الأحاديث
85 فهرس القواعد والكتليات
87 فهرس الأعلام
89 فهرس المصادر والمراجع
95 فهرس الموضوعات

المحقق في سطور

احيا بن مسعود الطالبي

- حصل على دكتوراه الدولة من جامعة القروين (كلية الشريعة بأكادير) سنة 2001.

الخبرات والوظائف المهنية:

- أستاذ الفقه والأصول والمقاصد بكلية الآداب - جامعة ابن زهير بأكادير.
- عضو بالمجلس العلمي المحلي لعمالة إنزكان أيت ملول.
- من أعماله العلمية:
- العلامة محمد بن مسعود المعدري وجهوده العلمية.
- التراث الأصولي بالجنوب المغربي: دراسة في المصادر والمناهج.

